المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

07/10/2015

تسريب "فيديو" لمعتقل إسلامي يتسبب في استنفار بسجن سلا

تسبب نشر مواقع بلجيكية لمقطع فيديو يظهر معتقلا إسلاميا يدعى علي أعراس، يحمل الجنسيتين البلجيكية والمغربية وتم تسليمه إلى السلطات المغربية عام 2010، وهو مجرد من ملابسه داخل زنزانته الانفرادية، في حالة من الاستنفار داخل سجن سلا 2، الخبر أوردته يومية "المساء" في عددها ليوم غد.

اليومية تشير إلى أن إدارة السجن قررت تشديد الحراسة على الزنزانة التي يوجد بها أعراس بعد انتشار شريط الفيديو الذي يظهر فيه شبه عار في زنزانة انفرادية.

وأوضحت "المساء" استنادا إلى مصادرها أن الشريط الذي ظهر فيه المعتقل علي أعراس قديم ويعود إلى سنة 2012، مضيفة أن المزاعم التي تحدث عنها بخصوص تعرضه للتعذيب سبق أن تمت إثارتها من طرف محاميه أمام السلطات المختصة التي قامت بالتحقيق في الاتهامات التي سبق أن أطلقها أعراس بتعرضه لسوء المعاملة داخل سجن سلا.

رد المندوبية العامة لإدارة السجون

في تعليقها على نشر شريط الفيديو أكدت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج أن الإضراب عن الطعام الذي أعلن عنه السجين علي أعراس هو مجرد إضراب صوري وأنه "لجأ إلى هذه الوسيلة من أجل ممارسة الضغط على إدارة المؤسسة السجنية ودفعها إلى التغاضي عن الأشياء الممنوعة التي يود الحصول عليها ضدا على الضوابط القانونية المنظمة للمؤسسات السجنية، والمحددة لحقوق وواجبات السجناء".

وأوضحت المندوبية العامة، أنه يتضح من خلال الفيديو المذكور أن السجين "يحمل نية مبيتة من خلال محاولة الظهور بمظهر الضحية لعملية تعذيب مزعومة، فضلا عن محاولة خداع الرأي العام والإساءة إلى صورة المندوبية العامة، في حين أنه يستفيد من نفس الحقوق التي يستفيد منها باقي النزلاء ولا يتعرض لأي نوع من سوء المعاملة، بل إنه يستقبل من وقت لآخر زيارات من طرف محامية وممثل النيابة العامة، فضلا عن ممثلين **عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان**".

http://www.marocbuzz.com/ar/2015/10/06/%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A8-%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84-%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%A7/

http://sahafaharabiah.net/news1822073.html

Le CCME invite des néerlandais d'origine turque au Maroc

Le CCME invite des néerlandais d'origine turque au Maroc

Le Conseil de la communauté marocaine à l'étranger (CCME) organise, du 1er au 7 octobre 2015, la visite d'une délégation de responsables néerlandais d'origine turque au Maroc.

La délégation, notamment composée d'imams, professeurs et juristes, est conduite par M. Ahmed Driss Boujoufi, responsable religieux néerlandais d'origine marocaine.

Au programme un périple qui a commencé, le samedi 3 octobre, à Casablanca par la Grande Mosquée Hassan II, le Musée du Judaïsme et l'église Notre-Dame de Lourdes. La délégation s'est ensuite rendue le 5 octobre à Rabat, ou elle a visité l'Institut Mohammed VI de formation des imams, Dar al Hadith al hassanya, le Conseil Supérieur des Oulémas du Maroc,le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** le CCME et le Parlement.

La délégation a clôturé son voyage à Fès, avec la visite de l'Université Al Quaraouiyine, la synagogue Slat Alfassiyine, Madrassa Bouanania et la Médina.

http://www.ccme.org.ma/fr/activites/45751

المدرسة العمومية بالشمال تتهيأ لاستقبال تدفق منسوب المواطنة وحقوق الإنسان

6/10/2015

حوار الريف

لم يستسلم فريق العمل المكلف بتنزيل مضمون وروح اتفاقية الشراكة التي تجمع **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان** بالشمال ، والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بطنجة / تطوان لسوء أحوال طقس الدخول المدرسي بالجهة ، بل اختار عضوات وأعضاء هذا الفريق ، ركوب كل الصعاب ، مادية كانت أو ثقافية أو زمانية ، مساهمة منهم بجانب باقي الشركاء والمتدخلين تأهيل وتسميد تربة المدرسة العمومية بشمال المملكة ، لجعلها فعلا مدرسة للإنصاف وتكافئ الفرص .

من أجل ربح هذا الرهان الحقوقي ، وعلى امتداد يوم كامل ، انكب يوم الخميس فاتح أكتوبر 2015 بمقر الأكاديمية بتطوان ، فريق عمل جمع حول نفس المائدة ممثلو وممثلات اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال ، وأطر بالأكاديمية الجهوية بطنجة / تطوان ، (انكب) على صياغة برنامج عمل طموح يرمي إلى تحويل فضاءات المدرسة العمومية بالجهة خلال هذا الموسم الدراسي ، إلى مشتل لإنبات وغرس قيم المواطنة وحقوق الإنسان .

وهكذا من المنتظر أن يترأس مدير أكاديمية التربية والتكوين ورئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان يوما دراسيا يحضره نواب الوزارة بنيابات التعليم بالجهة ، وأعضاء وعضوات المؤسسة الحقوقية بالجهة لضخ دماء جديدة في شرايين اتفاقية الشراكة التي تجمع الطرفين منذ ثلاث سنوات كما تمت المصادقة على تنظيم حفل حقوقي مطلع شهر نونبر المقبل ، احتفاء بأندية المواطنة وحقوق الإنسان الفاعلة بالمؤسسات التعليمية المتفوقة في المباراة الحقوقية في نسختها الثانية التي عاشت أجوائها ثانويات وإعداديات بالجهة خلال الموسم الدراسي الفارط . على نفس المنحى ، ومن أجل الرفع من وتيرة منسوب ثقافة المواطنة ، تقرر تنظيم قافلة حقوقية تجوب نيابات التربية والتعليم السبعة ، تؤطرها شعارات تلامس تحديات كل إقليم على حدة (الحق في التعليم لأطفال المهاجرين والمهاجرات ، الهذر المدرسي في وسط الفتيات ، العنف المدرسي ، .....) . ولضمان الانخراط الإيجابي لمختلف المتدخلين في هذا الورش الحقوقي ، تمت جدولة جملة من اللقاءات التواصلية والدراسية مع رؤساء المؤسسات التعليمية ، ومنسقي ومنسقات أندية المواطنة وحقوق الإنسان ، وجمعيات أمهات وآباء التلاميذ .....

الاجتماع توقف كذلك عند ظاهرة العنف بالوسط المدرسي ، التي أصبحت تقلق بال أسر التلاميذ والأطر التعليمية والأمنية ، لذلك تقرر تفعيل المراكز الإقليمية لرصد العنف بالوسط المدرسي التي من المفروض أن تكون مهيكلة بكل نيابة تعليمية حسب منطوق المذكرة الوزارية (الدليل) في الموضوع .

ولأن الحق في التعليم لا يمكن حرمان أي طفل منه مهما كانت الأسباب ، ولأنه لهذا السبب أو ذاك تحتضن مراكز حماية الطفولة بالجهة مجموعة من الأطفال في خلاف مع القانون ، فقد تقرر تسليط الضوء على واقعهم ، والعمل كل من زاويته على ضمان حقهم في متابعة الدراسة .

برنامج بهذه الكثافة من الأنشطة الرامية إلى إعداد مغربي ومغربية الغد ، المتملك(ة) لثقافة حقوق الإنسان ، المتشبع(ة) بقيم المواطنة ، يتطلب تعزيز قدرات من يوجد في علاقة تماس يومية بالتلاميذ والتلميذات (الأطر الإدارية ومنسقي ومنسقات الأندية التربوية الحقوقية، وجمعيات أمهات وآباء التلاميذ) ، وهو ما استقر رأي فريق العمل المجتمع بمقر الأكاديمية على تنزيله ، وجعل برنامج تعزيز القدرات في مجال المواطنة وحقوق الإنسان يشمل كذلك الطلبة / الأساتذة بمراكز المهن التعليمية ، والأطر الإدارية الجديدة بالمؤسسات التعليمية .

محمد حمضي

http://dialoguerif.com/

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

800 ألف مغربي مدمنون على المخدرات بينهم ثلاثة آلاف عن طريق الحقن

2/11130

ندوة بالرباط تطالب بالإدماج الاجتماعي والمهني للمتعاطين

وكالات

اعتبر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نزار بركة، الاثنين بالرباط، أن أي محاربة للمخدرات والإدمان عليه تتطلب أن ترتكز على مقاربة شاملة ومندمجة، تستلهم من النجاحات المسجلة على الصعيد الدولي مع الأخذ بعين الاعتبار النهوض بالصحة العامة.

وأضاف خلال ندوة حول "السياسات العمومية في مجال محاربة المخدرات: التجربة الدولية، والإصلاحات المغربية"، أنه يتعين أن تذهب هذه المقاربة أبعد من التكفل الطبي لصالح المدمنين على المخدرات وذلك عبر تمكينهم من فرص الاندماج الاجتماعي والمهني وخلق آليات حقيقية لمواكبة هؤلاء الأشخاص ما بعد العلاج .

وقال بركة خلال هذه الندوة، التي نظمها المجلس بشراكة مع اللجنة الدولية لمحاربة المخدرات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن هذا النهج يقود إلى وضع ميكانيزمات محددة مع تنزيلها محليا واعتماد تتبع دقيق للنتائج.

وذكر بركة أن تقرير المرصد الوطني للمخدرات والإدمان سجل وجود ما يقرب من 800 الف حالة إدمان على مواد غير مشروعة في عام 2014، مشيرا إلى أن ثلاثة آلاف شخص يتعاطون مخدرات عن طريق الحقن، وهو ما يشكل "تحديا حقيقيا" للصحة العامة. وأشار إلى أنه برسم الفترة 2014-2015، استفاد ما يقرب من 10 آلاف شخص من العلاجات التي تقدمها مختلف مراكز طب الإدمان المفتوحة.

من جهته، شدد الرئيس السابق للبرازيل فرناندو إنريك كاردوسو، رئيس اللجنة الدولية لمحاربة المخدرات، على أن المقاربة القمعية الزجرية لن تحل إشكالية المخدرات، محذرا من أن إيديولوجية العقاب لن تعمل سوى على تكثيف الجريمة.

وأشار إلى أن نظاما جديدا لمراقبة المخدرات، يضمن حماية أفضل لصحة وسلامة الأشخاص والمجتمعات على الصعيد العالمي، أضحى ضرورة أكثر من أي وقت مضى، مضيفا أن يتعين أن يتم استبدال التدابير المستلهمة من مقاربات عقابية بمقاربات إنسانية، تنبني، في جوهرها، على خبرة التجارب العلمية، ومبادئ الصحة العامة وقيم حقوق الإنسان.

من جانبها، تطرقت العضو في اللجنة الدولية لمحاربة المخدرات، روث دريفوس، لمحاربة المخدرات وفق تصور اللجنة، مبرزة أن الأمر يتعلق، بالدرجة الأولى، باستبعاد تدابير عقابية "غير فعالة" مقابل اعتماد مقاربات صحية واجتماعية أثبتت جدواها. واعتبرت أن تجريم استهلاك وحيازة المخدرات تقوض المبادرات الرامية إلى التغلب على هذه الآفة، وبالتالي تبدو الحاجة إلى "تعديل الطابع القمعي" واختيار نهج "الوضع تحت المراقبة أكثر من المنع".

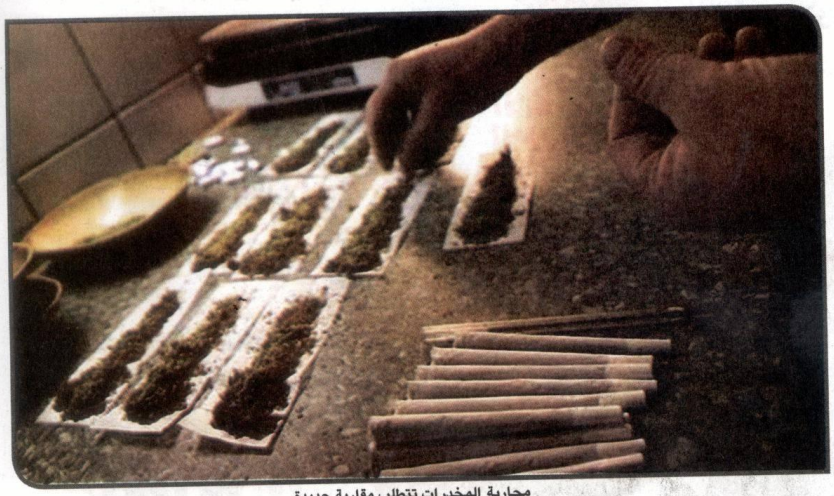

محاربة المخدرات تتطلب مقاربة جديدة

من جهته، دعا رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، إلى عدم اذلجة الحوار الوطني حول هذه الإشكالية وزيادة تعميق النقاش بشانها وإشراك مختلف الفاعلين المعنيين . وتعتبر مشاركة اللجنة الدولية لمحاربة المخدرات في هذا اللقاء الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وعرفت هذه الندوة مشاركة نخبة من الأكاديميين والأطباء والفاعلين الجمعويين وممثلي قطاعات حكومية.

استئنافا بسجن سلا بعد تسريب فيديو معتقل إسلامي

28/01/2

إسماعيل روحي

أفادت مصادر مطلعة «المساء» بأن حالة استنفار أعلنت، أول أمس الاثنين، بسجن سلا 2 على خلفية نشر وسائل إعلام بلجيكية فيديو يظهر فيه المعتقل بمقتضى قانون الإرهاب، علي أعراس، داخل زنزانة انفرادية مجردا من بعض ملابسه. وأكدت المصادر ذاتها أن المندوبية العامة لإدارة السجون فتحت بحثا داخليا لمعرفة الطريقة التي تم بها تصوير شريط الفيديو وتهريبه إلى خارج أسوار السجن.

وأشارت المصادر ذاتها إلى أن إدارة السجن شددت حراستها على الزنزانة التي يوجد بها أعراس، بعد انتشار شريط الفيديو الذي يظهر فيه شبه عار في زنزانة انفرادية، موضحة أنه يجري البحث عن الطريقة التي قام بها المعتقل بتصوير شريط فيديو داخل الزنزانة الانفرادية التي تكون فيها الإجراءات الأمنية عادة مشددة.

وفي سياق متصل، أكدت المصادر ذاتها أن الشريط الذي ظهر فيه المعتقل علي أعراس قديم ويعود إلى سنة 2012، مضيفة أن المزاعم التي تحدث عنها بخصوص تعرضه للتعذيب سبق أن تمت إثارتها من طرف محاميه أمام السلطات المختصة، التي قامت بالتحقيق في الاتهامات التي سبق أن أطلقها أعراس بتعرضه لسوء المعاملة داخل السجن.

وفي تعليقها على نشر شريط الفيديو، أكدت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج أن الإضراب عن الطعام الذي أعلن عنه السجين علي عراس «هو إضراب صوري»، موضحة أنه «لجأ إلى هذه الوسيلة من أجل ممارسة الضغط على إدارة المؤسسة السجنية، ودفعها إلى التغاضي عن الأشياء الممنوعة التي يود الحصول عليها ضدا على الضوابط القانونية المنظمة للمؤسسات السجنية، والمحددة لحقوق وواجبات السجناء».

تتمة ص 2

استئنافا بسجن سلا بعد تسريب فيديو معتقل إسلامي

إسماعيل روحي
تتمة ص (01)

وأوضحت المندوبية العامة أنه يتضح من خلال الفيديو المذكور أن السجين «يحمل نية مبيتة من خلال محاولة الظهور بمظهر الضحية لعملية تعذيب مزعومة، فضلا عن محاولة خداع الرأي العام والإساءة إلى صورة المندوبية العامة، في حين أنه يستفيد من نفس الحقوق التي يستفيد منها باقي النزلاء ولا يتعرض لأي نوع من سوء المعاملة، بل إنه يستقبل من وقت لآخر زيارات من طرف محامية وممثل النيابة العامة، فضلا عن ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان».

وكان علي أعراس المغربي، الحامل للجنسية البلجيكية، قد اعتقل بمدينة مليلية المحتلة، شهر أبريل من عام 2008 بناء على مذكرة بحث دولية صدرت في حقه، شهر مارس من العام نفسه، بعد مؤاخذته من أجل تهم تخص «تكوين عصابة إجرامية لإعداد وارتكاب أعمال إرهابية في إطار مشروع جماعي يهدف إلى المس الخطير بالنظام العام»، قبل أن يتم تسليمه للسلطات المغربية في دجنبر 2010.

في لقاء احتضنه المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رئيس اللجنة الدولية لمكافحة المخدرات يدافع من المغرب عن زراعة «الكيف»

7796/1-2

الرباط
إسماعيل حمودي

وجه الرئيس البرازيلي السابق ورئيس اللجنة الدولية لمكافحة المخدرات، فرناندو إنريك كاردوسو، انتقادات حادة لسياسة منع وقمع زراعة الكيف عبر العالم. وقال أثناء استضافته من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أول أمس بالرباط: «ما سأقوله لكم هو شهادة» وليس «مداخلة علمية». وأشار كاردوسو إلى أن سياسة تجفيف منابع المخدرات، تحت شعار: «صفر مخدرات»، وانطلاقا من مقولة أن «سجن المزارع والتاجر يعني قتل زراعة المخدرات»، على اعتبار أن محاصرة مصادر الإمدادات تؤدي إلى تقليص الطلب في الأسواق، هي سياسة قمعية أدت إلى ارتفاع صاروخي في الأسعار، كما أدت إلى تفشي الجريمة، وبالتالي، إلى اكتظاظ السجون.

في هذا السياق، انتصر كاردوسو بشكل واضح لمقاربة: «تقنين زراعة وتجارة المخدرات»، واعتبر أن ذلك من مصلحة البلدان التي فيها هذا النوع من الزراعات، محذرا من خطورة الظاهرة، لأنه في بلدان بأمريكا اللاتينية والإفريقية استطاع تجار المخدرات التحكم والسيطرة على السلطة، وقد وجدت هذه الدول صعوبة كبيرة في استرداد سلطتها بعد ذلك.

التفاصيل ص 2

أخبار اليوم المغربية

دافع رئيس اللجنة الدولية لمكافحة المخدرات ، والرئيس البرازيلي السابق، عن استراتيجية تقنين زراعة القنب الهندي عوض محاربته ومنعه، مستدلا في ذلك بتجربة دول أمريكا اللاتينية

في لقاء احتضنه المجلس الاقتصادي والاجتماعي

7796/

رئيس اللجنة الدولية لمكافحة المخدرات يدافع من المغرب عن زراعة الكيف

الرئيس البرازيلي السابق في ندوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الرباط
إسماعيل حمودي

في الوقت الذي تقررت فيه مناقشة سياسة عالمية جديدة لمكافحة المخدرات، يبدو أن المغرب قرر الانضمام إلى تحالف دولي غير معلن تقوده دول في أمريكا اللاتينية وأوروبا، والذي يرمي إلى نهج سياسة تقنين المخدرات بدل سياسة القمع والعقاب التي اتبعت لحد الآن.

ففي مائدة مستديرة احتضنها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أول أمس بالرباط، حضرها ناشطون من المجتمع المدني وممثلو قطاعات حكومية، إضافة إلى أعضاء المجلس ومسؤولين من اللجنة الدولية لمكافحة المخدرات، انتصرت أغلب المداخلات لاعتماد مقاربة إنسانية بديلة لمقاربة القمع والمنع.

الدعوة الجديدة جاءت على لسان، فرناندو إنريك كاردوسو، رئيس اللجنة الدولية لمحاربة المخدرات، القادم من أمريكا اللاتينية، والذي وجه انتقادات قوية لسياسة المنع التي تبنتها الدول المنتجة للمخدرات، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، قبل أن تتراجع حماسة هذه الأخيرة في مواصلة خوض هذه الحرب، خاصة بعد أن تبنت بعض ولاياتها خيار تقنين زراعة الماريخوانا.

وقال كاردوسو «ما سأقوله لكم هو شهادة»، وليس «مداخلة علمية»، وأشار كاردوسو، إلى أن سياسة تجفيف منابع المخدرات، تحت شعار: «صفر مخدرات»، وانطلاقا من مقولة إن «سجن المزارع والتاجر يعني قتل زراعة المخدرات»، على اعتبار أن محاصرة مصادر الإمدادات تؤدي إلى تقليص الطلب في الأسواق، غير أن سياسة القمع تلك أدت إلى ارتفاع صاروخي في الأسعار، كما أدت إلى تفشي الجريمة، وبالتالي اكتظاظ السجون.

وقد حاولت بعض الأنظمة السياسية في أمريكا اللاتينية، خاصة كولومبيا والمكسيك وغواتيمالا، مواجهة تلك النتائج، بتبني سياسة إعادة الإدماج عبر مؤسسات السجون، لكن شعور تلك الدول «بالإرهاق بسبب اكتظاظ سجونها بتعاطي المخدرات والتجار الصغار كان كبيرا»، خاصة وأن المساعدات التي تتلقاها من الغرب، لا تتعدى 500 مليون دولار، تعتبر أقل مقارنة مع التكاليف التي تتحملها ميزانيات هذه الدول لتنفيذ سياسة المنع والعقاب. واعتبر كاردوسو أن «سياسة العقاب تنطوي على إيديولوجيا»، وهي قاصرة عن محاصرة الظاهرة، داعيا إلى تبني مقاربة إنسانية.

في هذا السياق، انتصر كاردوسو بشكل واضح لمقاربة «تقنين الزراعة والتجارة في المخدرات»، معتبرا أن ذلك من مصلحة البلدان التي بها هذا النوع من الزراعات، ومحذرا في الوقت نفسه من خطورة هذه الظاهرة، لأنه في بلدان بأمريكا اللاتينية والإفريقية، استطاع تجار المخدرات التحكم والسيطرة على السلطة، وقد وجدت هذه الدول صعوبة كبيرة في استرداد سلطتها بعد ذلك.

> **أمريكا نفسها لم تعد متحمسة لسياسة الحرب بعد أن رخصت عدد من الولايات بها لزراعة المخدرات**

ويعني التقنين، بحسب كاردوسو، إيجاد نظام لمراقبة المخدرات، يضمن من جهة أولى حماية أفضل لصحة وسلامة المواطنين. ومن جهة ثانية، ضبط وتنظيم هذا الحقل لما يطرحه من مخاطر.

في السياق ذاته، دعا نزار بركة، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إلى اعتماد مقاربة شاملة ومندمجة، تأخذ بعين الاعتبار متطلبات الصحة العامة للمجتمع وحقوق الإنسان. لكن في الوقت الذي لم يكشف عن موقف محدد إزاء دعوات تقنين المخدرات في المغرب، اكتفى بالقول إن المقاربة الجديدة «يجب أن تذهب أبعد من التكفل الطبي لصالح المدمنين على المخدرات وذلك عبر تمكينهم من فرص الاندماج الاجتماعي والمهني، وخلق آليات حقيقية لمواكبة هؤلاء الأشخاص ما بعد العلاج». واختار بركة أن يتطرق إلى الجهود التي يقوم بها المغرب على هذا الصعيد، مذكرا بالبرنامج الوطني لمحاربة سلوكيات الإدمان، الذي يهدف إلى العناية بالأشخاص المدمنين على استعمال المخدرات، وكذا إحداث مراكز متخصصة لمحاربة المخدرات بالرباط ووجدة والدار البيضاء والناظور ومراكش وطنجة، وهي الإجراءات التي تبرز وجود سياسة لمساعدة المدمنين، والنهوض بأوضاعهم.

وقدم بركة معطيات لافتة استقاها من تقرير المرصد الوطني للمخدرات والإدمان، والذي سجل وجود ما يقرب من 800 ألف حالة إدمان عام 2014، وأن هناك ثلاثة آلاف شخص يتعاطون مخدرات عن طريق الحقن، الأمر الذي يعتبر تحديا خطيرا للصحة العامة للمجتمع.

إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تحدث عن الجهود التي تبذل مغربيا من أجل تعديل السياسة المتبعة في الموضوع، وأشار إلى أن القانون الجنائي، الذي يوجد تحت الإعداد، قد يحمل مقاربة جديدة، موضحا أن أحزابا سياسية قدمت مذكرات تدعو إلى تبني مقاربة جديدة بخصوص الموضوع.

اليزمي اعتبر أن هذه الدينامية الجديدة في المغرب تحتاج إلى أمر أساسي وهو عدم ادلجة النقاش والحوار العمومي حول السياسة المتبعة تجاه زراعة المخدرات.

المندوبية العامة للسجون توضح

إضراب السجين علي عراس «إضراب صوري»

أكدت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج أن الإضراب عن الطعام الذي أعلن عنه السجين علي عراس «هو إضراب صوري»، موضحة أنه «لجأ إلى هذه الوسيلة من أجل ممارسة الضغط على إدارة المؤسسة السجنية ودفعها إلى التغاضي عن الأشياء الممنوعة التي يود الحصول عليها ضدا على الضوابط القانونية المنظمة للمؤسسات السجنية، والمحددة لحقوق وواجبات السجناء».

وأوضحت المندوبية العامة، في بلاغ لها ، على إثر نشر مجموعة من المواقع الإلكترونية لفيديو بخصوص المعتقل علي عراس، أنه يتضح من خلال الفيديو المذكور أن السجين «يحمل نية مبيتة من خلال محاولة الظهور بمظهر الضحية لعملية تعذيب مزعومة، فضلا عن محاولة خداع الرأي العام والإساءة إلى صورة المندوبية العامة، في حين أنه يستفيد من نفس الحقوق التي يستفيد منها باقي النزلاء ولا يتعرض لأي نوع من سوء المعاملة، بل إنه يستقبل من وقت لآخر زيارات من طرف محامية وممثل النيابة العامة، فضلا عن ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان».

وبعدما أكدت احترامها لحقوق السجين علي عراس وحرصها على ضمان سلامته الجسدية وكرامته الإنسانية، شأنه في ذلك شأن باقي السجناء، عبرت المندوبية العامة عن إدانتها الشديدة لمحاولة السجين المذكور خداع الرأي العام، مشددة مرة أخرى على حرصها على فرض احترام القوانين المنظمة للمؤسسات السجنية، ومعلنة احتفاظها بحقها الكامل في مقاضاة هذا السجين.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

من خلال شراكة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وأكاديمية طنجة ـ تطوان

المدرسة العمومية بالشمال تتهيأ لاستقبال برامج المواطنة وحقوق الإنسان

9/15713

طنجة: محمد حمضي

لم يستسلم فريق العمل المكلف بتنزيل مضمون وروح اتفاقية الشراكة التي تجمع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال، والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بطنجة / تطوان لسوء أحوال طقس الدخول المدرسي بالجهة، بل اختار عضوات وأعضاء هذا الفريق، ركوب كل الصعاب، مادية كانت أو ثقافية أو زمانية، مساهمة منهم بجانب باقي الشركاء والمتدخلين في تأهيل وتسميد تربة المدرسة العمومية بشمال المملكة، لجعلها فعلا مدرسة للإنصاف وتكافؤ الفرص.

ومن أجل ربح هذا الرهان الحقوقي، وعلى امتداد يوم كامل، انكب يوم الخميس فاتح أكتوبر الجاري بمقر الأكاديمية بتطوان، فريق عمل جمع حول نفس المائدة ممثلو وممثلات اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال، وأطر بالأكاديمية الجهوية بطنجة / تطوان على صياغة برنامج عمل طموح يرمي إلى تحويل فضاءات المدرسة العمومية بالجهة خلال هذا الموسم الدراسي، إلى مشتل لإنبات وغرس قيم المواطنة وحقوق الإنسان.

ومن المنتظر أن يترأس مدير أكاديمية التربية والتكوين ورئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان يوما دراسيا يحضره نواب الوزارة بنيابات التعليم بالجهة، وأعضاء وعضوات المؤسسة الحقوقية بالجهة لضخ دماء جديدة في شرايين اتفاقية الشراكة، التي تجمع الطرفين منذ ثلاث سنوات.

كما تمت المصادقة على تنظيم حفل حقوقي مطلع شهر نونبر المقبل، احتفاء بأندية المواطنة وحقوق الإنسان الفاعلة بالمؤسسات التعليمية المتفوقة في المباراة الحقوقية في نسختها الثانية، التي عاشت أجواؤها ثانويات وإعداديات بالجهة خلال الموسم الدراسي الفارط. على المنحى نفسه، ومن أجل الرفع من وتيرة منسوب ثقافة المواطنة، تقرر تنظيم قافلة حقوقية تجوب نيابات التربية والتعليم السبعة، تؤطرها شعارات تلامس تحديات كل إقليم على حدة (الحق في التعليم لأطفال المهاجرين والمهاجرات، الهدر المدرسي في وسط الفتيات، العنف المدرسي). ولضمان الانخراط الإيجابي لمختلف المتدخلين في هذا الورش الحقوقي، تمت جدولة جملة من اللقاءات التواصلية والدراسية مع رؤساء المؤسسات التعليمية، ومنسقي ومنسقات أندية المواطنة وحقوق الإنسان، وجمعيات أمهات وآباء التلاميذ.

الاجتماع توقف كذلك عند ظاهرة العنف بالوسط المدرسي، التي أصبحت تقلق بال أسر التلاميذ والأطر التعليمية والأمنية، لذلك تقرر تفعيل المراكز الإقليمية لرصد العنف بالوسط المدرسي، التي من المفروض أن تكون مهيكلة بكل نيابة تعليمية حسب منطوق المذكرة الوزارية (الدليل) في الموضوع.

إدارة السجون: «علي عراس» يلوح بورقة التعذيب للحصول على امتيازات غير مشروعة

4/5713

أكدت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج أن الإضراب عن الطعام الذي أعلن عنه السجين علي عراس «هو إضراب صوري»، موضحة أنه «لجأ إلى هذه الوسيلة من أجل ممارسة الضغط على إدارة المؤسسة السجنية ودفعها إلى التغاضي عن الأشياء الممنوعة التي يود الحصول عليها ضدا على الضوابط القانونية المنظمة للمؤسسات السجنية، والمحددة لحقوق وواجبات السجناء».

وأوضحت المندوبية العامة، في بلاغ لها الإثنين، على إثر نشر مجموعة من المواقع الإلكترونية لفيديو بخصوص المعتقل علي عراس، أنه يتضح من خلال الفيديو المذكور أن السجين «يحمل نية مبيتة من خلال محاولة الظهور بمظهر الضحية لعملية تعذيب مزعومة، فضلا عن محاولة خداع الرأي العام والإساءة إلى صورة المندوبية العامة، في حين أنه يستفيد من الحقوق نفسها التي يستفيد منها باقي النزلاء ولا يتعرض لأي نوع من سوء المعاملة، بل إنه يستقبل من وقت لآخر زيارات من طرف محامية وممثل النيابة العامة، فضلا عن ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان».

وبعدما أكدت احترامها لحقوق السجين علي عراس وحرصها على ضمان سلامته الجسدية وكرامته الإنسانية، شأنه في ذلك شأن باقي السجناء، عبرت المندوبية العامة عن إدانتها الشديدة لمحاولة السجين المذكور خداع الرأي العام، مشددة مرة أخرى على حرصها على فرض احترام القوانين المنظمة للمؤسسات السجنية، ومعلنة احتفاظها بحقها الكامل في مقاضاة هذا السجين.

وسبق لهذا السجين أن ادعى الإضراب عن الطعام لست مرات، وسبق لوزير العدل، مصطفى الرميد أن نفى مزاعم أمنستي والمقرر الأممي حول ادعاءات السجين، وقال في بيان أصدره يوم 21 ماي 2014 إن «الوكيل العام للملك، لدى محكمة الاستئناف بالرباط، تقدم يوم الأربعاء، بملتمس إلى قاضي التحقيق بالغرفة الرابعة بالمحكمة نفسها، لإجراء تحقيق في الموضوع قصد التأكد من صحة الوقائع المدعاة وتحديد المسؤولين عنها».

يشار إلى أن علي عراس تم اعتقاله بمدينة مليلية المحتلة سنة 2008، بناء على مذكرة بحث دولية صدرت في حقه شهر مارس من السنة نفسها، بتهمة تكوين عصابة إجرامية لإعداد وارتكاب أعمال إرهابية وتم تسليمه للسلطات المغربية في دجنبر 2010، بعد أن قضى سنتين في السجون الإسبانية ومثل أمام قاضي التحقيق لأول مرة يوم 18 يناير 2011 بمعية دفاعه، ونفى كل التهم المنسوبة إليه، وندد بالتعذيب الذي مورس عليه أثناء التحقيق، وطالب ببراءته. وصدر في حقه الحكم بالسجن لمدة 12 سنة.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

4/5713

الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام:

«لا عدالة جنائية مع عقوبة الإعدام»

أوسي موح لحسن

«لا عدالة جنائية مع عقوبة الإعدام» هو الشعار الذي رفعه الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام وشبكة برلمانيون وبرلمانيات ضد عقوبة الإعدام بالمغرب، وشبكة المحاميات والمحامين ضد عقوبة الإعدام لتخليد اليوم العالمي الثالث عشر ضد عقوبة الإعدام.

الائتلاف سينظم ندوة صحافية يومه الأربعاء بالرباط للاطلاع على وضعية عقوبة الإعدام في المغرب، وتقديم أهم المبادرات التي تقوم بها الشبكات الثلاث، من أجل حشد الدعم وتقوية العمل من أجل حماية الحق في الحياة وإلغاء عقوبة الإعدام. وبهذه المناسبة، يتوجه الائتلاف المغربي، من أجل إلغاء عقوبة الإعدام وشبكة برلمانيون وبرلمانيات ضد عقوبة الإعدام وشبكة المحامين ضد عقوبة الإعدام، بهذه الدعوة لمختلف وسائل الإعلام السمعية-البصرية والإلكترونية لحضور وتغطية وقائع هذه الندوة الصحفية.

في المغرب ورغم إيقاف تنفيذ العقوبة منذ سنوات، إلا أن المحاكم تصدر أحكاما بالعقوبة القصوى كل سنة، وهوما أكده محمد أوجار، سفير المغرب لدى مجلس حقوق الإنسان، بالقول أن «المملكة المغربية تواصل انتهاج سياسة التجميد العملي لتنفيذ عقوبة الإعدام وأنها لم تنفذ أي حكم بالإعدام في هذا الصدد، منذ سنة 1993».

أوجار، أوضح ضمن أشغال الدورة 28 من مجلس حقوق الإنسان بمدينة جنيف السويسرية، أن المغرب «يؤكد على الالتزام الراسخ بالمبادئ الكونية لحقوق الإنسان، وبالأخص الحق في الحياة، والكرامة الإنسانية، ونبذ العنف». وكشف أمام مجلس حقوق الإنسان، بعض تفاصيل مشروع قانون المسطرة الجنائية، الذي يوجد قيد الدرس أمام البرلمان، مشيرا أنه «ذهب إلى تقييد النطق بأحكام هذه العقوبة داخل المحاكم المغربية بإجماع كافة القضاة الذين تتألف منهم هيأة المحكمة». كما ينص على تقليص عدد الجرائم الموجبة لعقوبة الإعدام من 36 جريمة إلى 10 جرائم، والأمر نفسه بالنسبة لمشروع قانون القضاء العسكري سار على نفس المنوال حيث خفض عدد الجرائم الموجبة لعقوبة الإعدام من 16 عقوبة إلى 5.

ورغم أن الفصل 20 من الدستور، يؤكد على الحق في الحياة، إلا أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو الحكومة إلى انضمام المغرب إلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، بالإضافة إلى التصويت الإيجابي على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام في أفق إلغائها، وهو ما يتماشى مع دعوات الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، والذي يضم 14 جمعية وطنية، والذي سبق لمنسقه النقيب عبد الرحيم الجامعي أن وجه رسالة واضحة الى مناهضي إلغاء العقوبة بالمغرب بالقول إن «الإعدام عقوبة لا مشروعية لها دستوريا ولا أساس لها شرعا ولا مبرر لها قانونيا وفعالية لها واقعيا، مضيفا أن «اللقاء فرصة لتجميع «المؤمنين» بضرورة إلغاء العقوبة بالائتلاف المغربي ضد العقوبة والذي سينضاف إليه إلى جانب شبكة البرلمانيين والمحامين شبكة جديدة للأطباء المساندين لإلغائها.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان عبأ 131 ملاحظا لتتبع انتخابات مجلس المستشارين.

3/5713

قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم الجمعة 2 أكتوبر 2015 بملاحظة انتخاب مجلس المستشارين، من خلال تعبئة 131 ملاحظا وملاحظة خلال يومي الحملة ويوم الاقتراع. وقد توزع ملاحظو المجلس الذين تم اختيارهم طبقا للقانون المنظم لعملية الملاحظة المستقلة و المحايدة للانتخابات على مختلف أقاليم وعمالات المملكة.

وفي ما يتعلق بملاحظة الحملة، قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتغطية اليومين الأخيرين (30 شتنبر وفاتح أكتوبر 2015) وفق مخطط انتشار محدد مكن الملاحظين من تتبع أداء اللوائح المتنافسة، سواء تعلق الأمر بانتخاب ممثلي الجماعات الترابية أو ممثلي المأجورين أو بممثلي مختلف الغرف والمنظمات المهنية للمشغلين في الجهات.

كما لاحظ المجلس يوم الاقتراع (2 أكتوبر 2015) غالبية مكاتب التصويت و المكاتب المركزية ولجان الإحصاء، حيث تم توزيع ملاحظي وملاحظات المجلس الوطني لحقوق الإنسان بكيفية مكنت من تغطية متوازنة أخذت بعين الاعتبار التقاطعات الممكنة بين مجموعة من الجهات خصوصا في ما يتعلق بانتخابات ممثلي الغرف وانتخابات المنظمات المهنية للمشغلين. وقد قام كل ملاحظ بتتبع عملية اقتراع فئة معينة وحيدة على الأقل وتتبع جميع المراحل المرتبطة بها في إطار الدائرة الترابية المتفق عليها.

جدير بالذكر أن ملاحظة انتخاب مجلس المستشارين تعد أول عملية ملاحظة من نوعها منذ اعتماد القانون رقم 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

انطلاق حملة التسجيل المدرسي بالوسط السجني بجهة الشمال

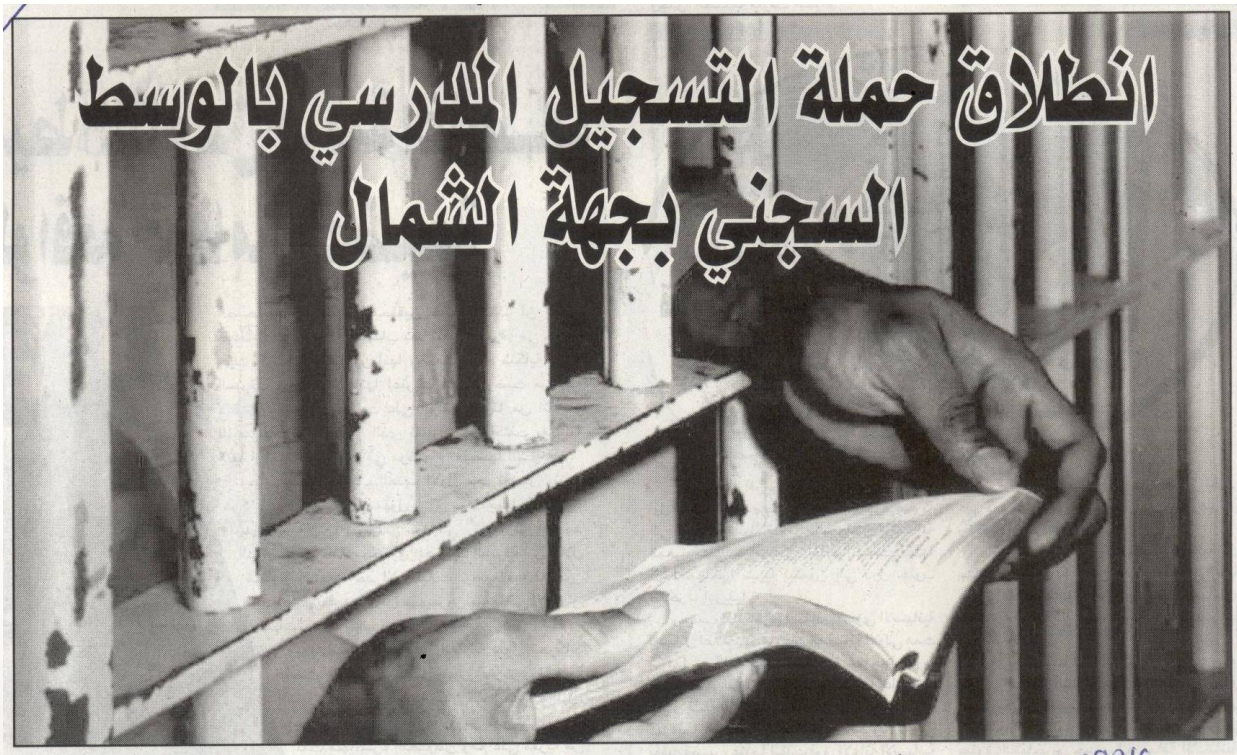

3492/6

النهوض بالحق في التعليم والتكوين داخل السجون والذي من شأنه أن يساهم في توسيع الآفاق المستقبلية للسجين

قامت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة-الناظور، بشراكة مع نيابة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بالحسيمة، بإعطاء انطلاقة عملية التسجيل المدرسي لفائدة التلاميذ السجناء برسم الموسم الدراسي 2016/2015، تحت شعار»التمدرس خطوة نحو تيسير الاندماج داخل المجتمع»، وذلك يوم أمس الثلاثاء 6 أكتوبر الجاري بالسجن المحلي بالحسيمة والجمعة 16 أكتوبر بكل من السجن المحلي بالناظور وزايو.

وتهدف هذه المبادرة إلى النهوض بالحق في التعليم والتكوين داخل السجون، والذي من شأنه أن يساهم في توسيع الآفاق المستقبلية للسجين من خلال تنمية قدراته وضمان اندماجه داخل المجتمع.

وتحقيقا لانخراط فعلي للسجناء في هذه العملية، ستقوم اللجنة الجهوية بالحسيمة، بتنسيق مع نيابة التعليم، باتخاذ الترتيبات اللازمة لتسهيل مسطرة التسجيل بالإضافة إلى نشر ملصقات حائطية من أجل التحسيس بأهمية استكمال الدراسة.

يذكر أن هذه المبادرة تأتي تفعيلا لتوصيات التقرير الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحت عنوان» أزمة السجون، مسؤولية مشتركة: 100 توصية لحماية حقوق السجناء والسجينات»، والتي تنص على ضرورة عدم تقييد الحق في التعليم والتكوين بأية شروط كيفما كان نوعها، والقيام بحملات تحسيسية في أوساط النزلاء حول أهمية التربية والتكوين المهني، إلخ.

و تجدر الإشارة إلى أن حملة التسجيل المدرسي بالوسط السجني تنطلق تحت شعار «التمدرس خطوة نحو تيسير الاندماج داخل المجتمع»

التاريخ و المكان:

- الثلاثاء 6 أكتوبر 2015 بالسجن المحلي بالحسيمة
- الجمعة 16 أكتوبر 2015 بالسجن المحلي بالناظور
- الجمعة 16 أكتوبر 2015 بالسجن المحلي بزايو

يذكر أن المغرب يتحمل أعباء إضافية لتطوير وتحديث المؤسسة السجنية: ماديًا ومعنويًا إعمالاً للفصل 84 من قانون 23/98، كما يسهر على تتلع و مراقبة هذه المؤسسات مجموعة من الهيئات الحقوقية أهمها مؤسسة الوسيط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة والمرصد المغربي للسجون والهيئة الوطنية لأطباء القطاع العام ومؤسسة محمد السادس».كما عمل المغرب على اعتماد تواصل إعلامي منفتح وتعزيز العلاقة مع الجمعيات وفتح المؤسسات السجنية أمام الرأي العام، عبر إحداث بوابة إلكترونية تتضمن مختلف البيانات والمعطيات والتقارير ذات الصلة.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

الإضراب عن الطعام الذي أعلن عنه علي عراس "صوري"

3492/18-2

أكدت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج أن الإضراب عن الطعام الذي أعلن عنه السجين علي عراس "هو إضراب صوري"، موضحة أنه "لجأ إلى هذه الوسيلة من أجل ممارسة الضغط على إدارة المؤسسة السجنية ودفعها إلى التغاضي عن الأشياء الممنوعة التي يود الحصول عليها ضدا على الضوابط القانونية المنظمة للمؤسسات السجنية، والمحددة لحقوق وواجبات السجناء". وأوضحت المندوبية العامة، في بلاغ لها على إثر نشر مجموعة من المواقع الإلكترونية لفيديو بخصوص المعتقل علي عراس، أنه يتضح من خلال الفيديو المذكور أن السجين "يحمل نية مبيتة من خلال محاولة الظهور بمظهر الضحية لعملية تعذيب مزعومة، فضلا عن محاولة خداع الرأي العام والإساءة إلى صورة المندوبية العامة، في حين أنه يستفيد من نفس الحقوق التي يستفيد منها باقي النزلاء ولا يتعرض لأي نوع من سوء المعاملة، بل إنه يستقبل من وقت لآخر زيارات من طرف محامية وممثل النيابة العامة، فضلا عن ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان".

التفاصيل ص2

الإضراب عن الطعام الذي أعلن عنه علي عراس "صوري"

أكدت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج أن الإضراب عن الطعام الذي أعلن عنه السجين علي عراس "هو إضراب صوري"، موضحة أنه "لجأ إلى هذه الوسيلة من أجل ممارسة الضغط على إدارة المؤسسة السجنية ودفعها إلى التغاضي عن الأشياء الممنوعة التي يود الحصول عليها ضدا على الضوابط القانونية المنظمة للمؤسسات السجنية، والمحددة لحقوق وواجبات السجناء". وأوضحت المندوبية العامة، في بلاغ لها على إثر نشر مجموعة من المواقع الإلكترونية لفيديو بخصوص المعتقل علي عراس، أنه يتضح من خلال الفيديو المذكور أن السجين "يحمل نية مبيتة من خلال محاولة الظهور بمظهر الضحية لعملية تعذيب مزعومة، فضلا عن محاولة خداع الرأي العام والإساءة إلى صورة المندوبية العامة، في حين أنه يستفيد من نفس الحقوق التي يستفيد منها باقي النزلاء ولا يتعرض لأي نوع من سوء المعاملة، بل إنه يستقبل من وقت لآخر زيارات من طرف محامية وممثل النيابة العامة، فضلا عن ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان".

وبعدما أكدت احترامها لحقوق السجين علي عراس وحرصها على ضمان سلامته الجسدية وكرامته الإنسانية، شأنه في ذلك شأن باقي السجناء، عبرت المندوبية العامة عن إدانتها الشديدة لمحاولة السجين المذكور خداع الرأي العام، مشددة مرة أخرى على حرصها على فرض احترام القوانين المنظمة للمؤسسات السجنية، ومعلنة احتفاظها بحقها الكامل في مقاضاة هذا السجين.

المغربية الصحراء

ندوة دولية بالرباط بمشاركة أكاديميين وأطباء وفاعلين جمعويين وممثلي قطاعات حكومية

دعوة إلى مقاربة شاملة ومندمجة لرسم السياسات العمومية في مجال المخدرات

3-179202

ليلى أنوزلا

شدد نزار بركة، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، على ضرورة البحث عن سياسات بديلة في محاربة المخدرات والإدمان عليها، معتبرا أن هذه السياسات يجب أن تقوم على الحفاظ على كرامة المواطن، وأن تذهب هذه "المقاربة أبعد من التكفل الطبي لصالح المدمنين على المخدرات، بتمكينهم من فرص الاندماج الاجتماعي والمهني، وخلق آليات حقيقية لمواكبة هؤلاء الأشخاص بعد العلاج". وقال بركة، خلال مائدة مستديرة نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع اللجنة العالمية لسياسات المخدرات حول موضوع "السياسات العمومية في مجال المخدرات: التجربة الدولية والإصلاحات المغربية"، أول أمس الاثنين بالرباط، إن أي محاربة للمخدرات والإدمان عليه تتطلب أن ترتكز على مقاربة شاملة ومندمجة، تستلهم من النجاحات المسجلة على الصعيد الدولي، مع الأخذ بعين الاعتبار النهوض بالصحة العامة.

ندوة دولية بالرباط بمشاركة أكاديميين وأطباء وفاعلين جمعويين وممثلي قطاعات حكومية

دعوة إلى مقاربة شاملة ومندمجة لرسم السياسات العمومية في مجال المخدرات

بركة: عقد اللقاء بالمغرب يعكس جدية جهود المملكة في مجال محاربة تعاطي المخدرات

خبير دولي: يجب اعتبار مستهلكي المخدرات ضحايا يحتاجون إلى العلاج والمساعدة

920218-3

ليلى أنوزلا

شدد نزار بركة، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، على ضرورة البحث عن سياسات بديلة في محاربة المخدرات والإدمان عليها، معتبرا ان هذه السياسات يجب ان تقوم على الحفاظ على كرامة المواطن، وأن تذهب هذه "المقاربة ابعد من التكفل الطبي لصالح المدمنين على المخدرات، بتمكينهم من فرص الاندماج الاجتماعي والمهني، وخلق اليات حقيقية لمواكبة هؤلاء الأشخاص بعد العلاج".

وقال بركة، خلال مائدة مستديرة نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع اللجنة العالمية لسياسات المخدرات حول موضوع "السياسات العمومية في مجال المخدرات: التجربة الدولية والإصلاحات المغربية"، أول أمس الاثنين بالرباط، إن أي محاربة للمخدرات والإدمان عليه تتطلب ان ترتكز على مقاربة شاملة ومندمجة، تستلهم من النجاحات المسجلة على الصعيد الدولي، مع الأخذ بعين الاعتبار النهوض بالصحة العامة.

وأضاف أن هذا النهج يقود إلى وضع ميكانيزمات محددة مع تنزيلها محليا، واعتماد تتبع دقيق للنتائج، مشيرا إلى أن عقد هذا اللقاء بالمغرب يعكس جدية جهوده في مجال محاربة تعاطي المخدرات والحبوب المهلوسة.

وذكر بالبرنامج الوطني لمحاربة سلوكات الإدمان، الذي يهدف إلى تحسين جودة التكفل بالأشخاص المدمنين، خاصة مستعملي المخدرات، موضحا أن إحداث مراكز مخصصة لمحاربة المخدرات بالرباط ووجدة والدار البيضاء والناظور ومراكش، يعكس "الإرادة القوية لمساعدة هذه الفئة على التغلب على سلوكات الإدمان، والمشاركة في الحياة الاجتماعية".

وذكر أن تقرير المرصد الوطني للمخدرات والإدمان سجل وجود حوالي 800 الف حالة إدمان على مواد غير مشروعة في عام 2014، وأن 3 آلاف شخص يتعاطون مخدرات عن طريق الحقن، ما يشكل "تحديا حقيقيا" للصحة العامة، موضحا أن حوالي 10 آلاف شخص استفادوا، في الفترة 2015-2014، من العلاجات التي تقدمها مختلف مراكز طب الإدمان المفتوحة، مشيدا بالجهود المبذولة من قبل وزارتي الصحة والداخلية.

وأشار بركة إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خصص في ميثاقه الاجتماعي، الذي اعتمده في 2011، الحق في الصحة البدنية والعقلية، يشدد على ضرورة ضمان وقاية فعالة من الإدمان ومحاربة الاتجار في المخدرات، والتوزيع غير القانوني للعقاقير المهلوسة، تماشيا مع اتفاقية محاربة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، التي دخلت حيز التنفيذ في 11 اكتوبر 1990.

وحضر اللقاء أكاديميون وأطباء وفاعلون جمعويون، وممثلو قطاعات حكومية.

كما تميزت الندوة بمشاركة اللجنة الدولية لمحاربة المخدرات، وتعتبر الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

من جهته، شدد فرناندو إنريك كاردوسو، الرئيس السابق للبرازيل، رئيس اللجنة الدولية لمحاربة المخدرات، على أن المقاربة القمعية الزجرية لن تحل إشكالية المخدرات، محذرا من أن إيديولوجية العقاب لن تعمل سوى على تكثيف الجريمة.

وقال "من مصلحة البلدان بذل جهد تقنيني جدي، مع استحضار أن المخدرات تمثل خطرا كبيرا"، وأن نظاما جديدا لمراقبة المخدرات يضمن حماية افضل لصحة وسلامة الأشخاص والمجتمعات على الصعيد العالمي، أضحى ضرورة.

وأضاف، في عرض قدمه حول "سياسة محاربة المخدرات في أمريكا اللاتينية: العنف والديمقراطية" أنه يتعين استبدال التدابير المستلهمة من مقاربات عقابية بمقاربات إنسانية، تنبني، في جوهرها، على خبرة التجارب العلمية، ومبادئ الصحة العامة وقيم حقوق الإنسان، مؤكدا أن الاقتصار على قمع واعتقال مزارعي المخدرات ليس حلا.

وأبرز أن نهج سياسة القمع والاعتقال في أمريكا اللاتينية ضد مزارعي المخدرات لم يحقق نتائج جيدة، وأن الحل يكمن في تقنين استهلاك المخدرات، فضلا عن الاعتماد على التربية، واعتبار مستهلكي ومستعملي المخدرات ضحايا يجب علاجهم ومد يد العون إليهم.

في السياق نفسه، قدمت روث دريفوس، من اللجنة الدولية لمحاربة المخدرات، تصور اللجنة عن محاربة المخدرات، وأنها تعمل على استبعاد تدابير عقابية "غير فعالة"، مقابل اعتماد مقاربات صحية واجتماعية أثبتت جدواها.

واعتبرت أن تجريم استهلاك وحيازة المخدرات يقوض المبادرات الرامية إلى التغلب على هذه الآفة، وأن هناك حاجة إلى "تعديل الطابع القمعي واختيار نهج الوضع تحت المراقبة، اكثر من المنع".

في بلاغ للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج 10/25/1

الإضراب عن الطعام الذي أعلن عنه السجين علي عراس «هو إضراب صوري»

أكدت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج أن الإضراب عن الطعام الذي أعلن عنه السجين علي عراس "هو إضراب صوري"، موضحة أنه "لجأ إلى هذه الوسيلة من أجل ممارسة الضغط على إدارة المؤسسة السجنية ودفعها إلى التغاضي عن الأشياء الممنوعة التي يود الحصول عليها ضدا على الضوابط القانونية المنظمة للمؤسسات السجنية، والمحددة لحقوق وواجبات السجناء".

وأوضحت المندوبية العامة، في بلاغ لها أول أمس الاثنين، على إثر نشر مجموعة من المواقع الإلكترونية لفيديو بخصوص المعتقل علي عراس، أنه يتضح من خلال الفيديو المذكور أن السجين "يحمل نية مبيتة من خلال محاولة الظهور بمظهر الضحية لعملية تعذيب مزعومة، فضلا عن محاولة خداع الرأي العام والإساءة إلى صورة المندوبية العامة، في حين أنه يستفيد من نفس الحقوق التي يستفيد منها باقي النزلاء ولا يتعرض لأي نوع من سوء المعاملة، بل إنه يستقبل من وقت لآخر زيارات من طرف محامية وممثل النيابة العامة، فضلا عن ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان".

وبعدما أكدت احترامها لحقوق السجين علي عراس وحرصها على ضمان سلامته الجسدية وكرامته الإنسانية، شأنه في ذلك شأن باقي السجناء، عبرت المندوبية العامة عن إدانتها الشديدة لمحاولة السجين المذكور خداع الرأي العام، مشددة مرة أخرى على حرصها على فرض احترام القوانين المنظمة للمؤسسات السجنية، ومعلنة احتفاظها بحقها الكامل في مقاضاة هذا السجين.

العلم

في 20 شتنبر انتهت ولاية أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان

تكتم كبير وتساؤلات عن تفعيل القانون

23338/1

بحلول 20 شتنبر الماضي يكون أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورؤساء اللجن الجهوية لحقوق الإنسان قد استوفوا الولاية المخصصة بالتمام والكمال، وقد مرت أربع سنوات على تعيينهم ابتداء من 20 شتنبر 2011، وفي هذا الصدد ليس هناك معلومة حول التشكيلة الجديدة للمجلس ولم يتمكن الأعضاء الذين اتصلنا بهم من إعطاء فكرة عن ذلك، نظرا لعدم إثارة الموضوع في هذه الآونة، وحاولنا الاتصال برئيس المجلس السيد ادريس اليزمي لإطلاع الرأي العام على الموضوع لكن تعذر الاتصال.

ويتكون المجلس حسب الظهير المنظم له من أعضاء يتم تعيينهم لمدة أربع سنوات، فئة منهم يتم اختيارها من قبل الملك وأعضاء يقترحون من قبل المنظمات غير الحكومية الفاعلة في مجال حقوق الإنسان، وأعضاء آخرون يقترحون من قبل رئيس مجلس النواب، وآخرون من قبل مجلس المستشارين، وعضوان من الهيئات المؤسسية الدينية العليا، وعضو من الوداية الحسنية للقضاة.

كما يتم تعيين أسماء رؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان يصدر المجلس تقريرا سنويا عن حالة حقوق الإنسان، ويشكل هذا التقرير مناسبة يتعرف من خلالها المهتمون بمجال حقوق الإنسان على التطورات التي عرفها المغرب في هذا المجال، وثانيها أن تقارير المجلس تقدم مؤشرات حول مسار دولة الحق والقانون، وتعتبر هذه التقارير التزاما أخلاقيا ودوليا انطلاقا من مبادئ باريس.

ويصدر المجلس تقارير موضوعاتية تهم قضايا خاصة بالتقرير الخاص بالأوضاع في السجون وتقرير خاص بتقصي الحقائق حول أحداث الهجرة غير القانونية وتقرير حول ملاحظة الانتخابات التشريعية لسنة 2007.

لماذا يتستر الوزير الرياح على النهب والسرقة في شركة الطرق السيارة؟
الوطن الآن

سعيد السلمي، رئيس مركز حرية الإعلام

ليس لدينا أي شيء في السويد للتصدي لمزاعم ما يقرب من مائة جمعية موالية للبوليساريو

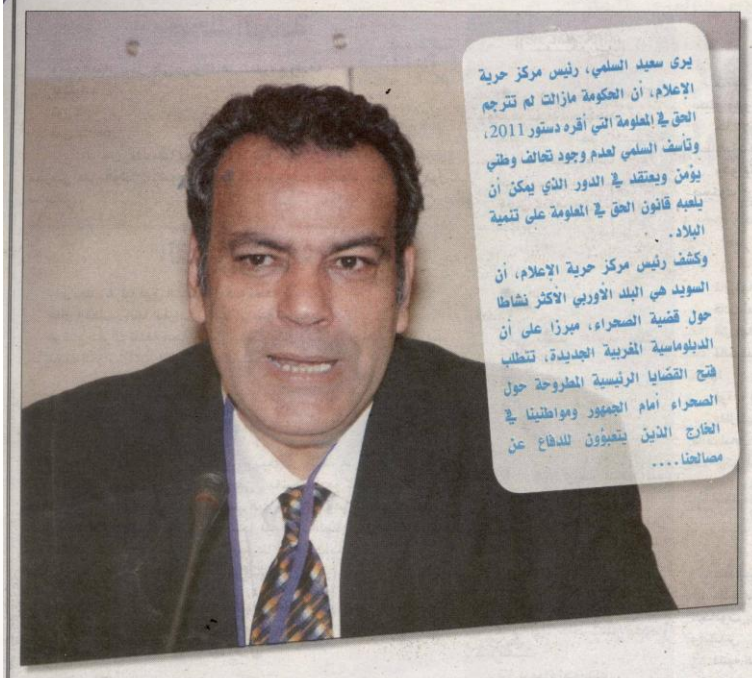

يرى سعيد السلمي، رئيس مركز حرية الإعلام، أن الحكومة مازالت لم تترجم الحق في المعلومة التي أقره دستور 2011، وتأسف السلمي لعدم وجود تحالف وطني يؤمن ويعتقد في الدور الذي يمكن أن يلعبه قانون الحق في المعلومة على تنمية البلاد.

وكشف رئيس مركز حرية الإعلام، أن السويد هي البلد الأوربي الأكثر نشاطا حول قضية الصحراء، مبرزا على أن الدبلوماسية المغربية الجديدة، تتطلب فتح القضايا الرئيسية المطروحة حول الصحراء أمام الجمهور ومواطنينا في الخارج الذين يتعبؤون للدفاع عن مصالحنا....

حاوره : أحمد لفضالي

○ رغم إقرار دستور 2011 مادة تضمن الحق في الحصول على المعلومات، فالملاحظ أن ترجمة هذا الحق مازالت لم تنفذ. هل يعود السبب إلى ندم المسؤولين على تضمين الدستور لهذا الحق، وبالتالي رغبتهم في الالتفاف عليه؟

● لا أعتقد بأن السلطات العمومية تأسف لتكريس الحق في الوصول إلى المعلومة كحق من حقوق الإنسان، في دستور 2011 ولأول مرة في تاريخ المغرب المستقل. فالمادة 27 من الدستور هي نتيجة لجدل طويل، لا سيما من قبل مركز حرية الإعلام وترنسبرانسي. إن مشكلة إحداث قانون تنظيمي تكمن أساسا في الصراع الذي نشأ بين البرلمان والحكومة في عام 2012 حول اعتماد مقترح مشروع القانون الذي وضعته الحكومة أو المقترح الذي وضعته المعارضة البرلمانية. ويجب أن نعرف أن الاتحاد الاشتراكي اقترح مشروع قانون تم تجاهله من قبل الحكومة. وقد بادرت هذه الأخيرة إلى اقتراح مشروع قانون يخصها. وقد تمت المصادقة على النسخة الرابعة من هذا المشروع من قبل مجلس الحكومة وتم إرسالها إلى «لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان» في مجلس النواب. وهي اللجنة التي تؤخر عرض المشروع. ولا ندري هل السبب يعود إلى ضغط جدول الأعمال أم بسبب النزاع القائم.

○ نعيش حاليا حدثين بارزين يعكسان تخلف المغرب في مجال الحق في الحصول المعلومات، وهما حدث مقتل الحجاج في مكة وحدث الأزمة مع السويد، وفي كلتا الحالتين ظل المواطن المغربي رهينة الإشاعة، واصطدم الجسم الصحفي بجدار من الصمت والإحجام عن تزويد الرأي العام بالمعطيات في حينها. هل تعتبر السلوك المذكور عنوانا للكيفية السلبية التي سيخرج بها القانون المعروض على البرلمان بخصوص الحق في المعلومة؟

● اعتقد، بالنسبة للحالة الأولى بأن الحكومة السعودية التي هي المسؤولة عن الرقابة المضروبة على المعلومات ومحاصرة البحث عن الضحايا. فالتواصل كان يدار بشكل سيء، وقد احتجت العديد من الحكومات على صمت السلطات السعودية وعلى عرقلة الأبحاث التي أرادت أن تقوم بها في المشارح والمستشفيات. و الحكومة المغربية كانت أيضا ضحية لهذه الرقابة وهذه العرقلة التي منعتها من إعطاء معلومات دقيقة.

أما بالنسبة لحالة التوتر مع مملكة السويد، فالمشكلة ليست جديدة. فالسويد هي البلد الأوروبي الأكثر نشاطا حول قضية الصحراء، لأن مجتمعها المدني لديه ما يقرب من مائة جمعية موالية للبوليساريو. ونحن ليس لدينا أي شيء في السويد للتصدي لمزاعم هذه الجمعيات التي لديها ارتباطات قوية بالبرلمانيين وبوسائل الإعلام الذين يؤثرون على سياسة الحكومة. والأمر نفسه يصدق على المملكة المتحدة، وأخشى أن الأمور ستتعقد مع الزعيم الجديد لحزب العمال.

إن الدبلوماسية المغربية الجديدة تتطلب فتح القضايا الرئيسية المطروحة في الصحراء أمام الجمهور ومواطنينا في الخارج الذين يتعبؤون للدفاع عن مصالحنا: ملف حقوق الإنسان (الصحراء وتندوف)، الملف الاجتماعي والاقتصادي (إدارة موارد الصحراء والاستثمار في تنمية المنطقة) الملف السياسي (الأمم المتحدة، أوروبا وخطة الحكم الذاتي)، والملف التاريخي، والملف الأمني (أثر الإرهاب وعدم الاستقرار السياسي في منطقة الساحل)، وأخيرا العلاقات بين جبهة البوليساريو والجزائر. وينبغي أيضا دعم إنشاء مراكز المعلومات والمرافعة في عواصم الدول الأوروبية، بديرها أشخاص أكفاء يعرفون هذه القضايا تماما. وفي كلمة واحدة عدم ترك الحقل فارغا، ذلك أن عمل السفارات يقتصر على العلاقات مع الحكومات والبرلمانات والمنظمات الدولية والإقليمية. أما وسائل الإعلام والجمعيات والأحزاب السياسية والأكاديميين فتتطلب مقاربة مستقلة أخرى.

○ من المفارقات أن الرأي العام المغربي مارس ضغطا لتمكين البلاد من معايير دولية في بعض الحقوق (مثلا: التعذيب، الاختفاء القسري، الحق في التظاهر...إلخ)، لكن نلاحظ فتورا في مطالبة المجتمع بأن يتوفر المغرب على قانون يضمن الحصول على المعلومات وفق ما هو متعارف عليه عالميا. كيف تفسر ضعف المطالبة من طرف المجتمع في هذا المجال؟

● ما يؤسف له بشان مسالة المرافعة هو عدم وجود تحالف وطني كبير من جمعيات حقوق الإنسان الكبيرة والنقابات والجمعيات المهنية والأكاديميين والمنظمات الأخرى الذين يعتقدون في تأثير هذا القانون على تنمية البلاد وإعمال جميع حقوق المواطنين. ومع ذلك، يجب الا ننسى، إضافة إلى مركز حرية الإعلام وترانسبارانسي، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان نظم ندوة دولية حول هذا الموضوع، وقدمه رأيه إلى الحكومة، وأن وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، نظمت استشارة وطنية من خلال موقع الأمانة العامة للحكومة، ونضمت مؤتمر دوليا في الموضوع. لكن ما طبع هذه المرافعة هو ضعف العمل الجماعي للمجتمع المدني. ومادام موعد مناقشة المشروع داخل البرلمان قد اقترب، فإن هناك حاجة إلى العمل الجماعي، وإلا سيكون لدينا قانون يرسم ويعزز شرعية الرقابة.

○ قدمتم كمركز مجموعة من الملاحظات على مشروع القانون الخاص بالحق في الحصول على المعلومات والمعروض على البرلمان. ماهي أهم الأعطاب التي سجلتموها على المشروع وماهي مقترحاتكم لتجويد النص؟

● بمناسبة اليوم العالمي لحق الوصول إلى المعلومة، نشرنا مذكرة في المشروع القانون الذي وضعته الحكومة. وتحدد هذه المذكرة الأحكام التي لا تتفق مع القانون الدولي ومع أفضل التطبيقات في الدول الديمقراطية. وطلبنا من البرلمانيين مراجعة المشروع بشكل جذري، وخاصة:

- التنصيص في ديباجة المشروع على أن حق الوصول إلى المعلومة كحق عالمي من حقوق الإنسان معترف به بموجب المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأن يتم التنصيص، في الديباجة، على أن هذا الحق يشجع على إضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة التصريح بالممتلكات والشفافية في الإدارة العامة، بما في ذلك إدانة الرشوة؛ كما يشجع على المشاركة الشعبية في تدبير الشؤون العامة وإعمال الحقوق والحريات التي كفلها الدستور.
- ضمان حق الوصول على المعلومة لجميع الأشخاص، بغض النظر عن جنسيتهم أو مكان إقامتهم.
- توسيع قائمة المؤسسات المشمولة بقانون المعلومات التي تحتفظ بها الشركات الخاصة، والتي يمكن أن تساعد في ممارسة أو حماية أي حق من حقوق الإنسان؛ وأيضا أي جمعية أو مؤسسة أو حزب سياسي أو نقابة، تتلقى التمويل من المال العام لتنفيذ برامجها ومشاريعها.
- إلغاء شرط تبرير طلب الحصول على معلومات واستبدالها بإجراء يحظر على المكلفين المطالبة بتبرير طلبات الحصول على المعلومات.
- إضافة اختبار إلحاق الضرر الفعلي بالمصالح المحمية بالقانون إلى الاستثناءات، حتى يتم الإدلاء بالمعلومة لما تكون مصلحة الجمهور في الحصول على المعلومة أكبر من الضرر.
- إلغاء العقوبات في حالة استخدام أو إعادة استخدام المعلومات التي تضر المؤسسات التي يشملها القانون، وإدخال حماية الموظفين الذين يكشفون عن معلومات بحسن نية، ومن أجل المصلحة العامة.
- ضمان استقلال لجنة الحق في الحصول على المعلومات عن السلطة التنفيذية وإعطائها صلاحيات إضافية على المؤسسات التي يشملها القانون، ومن ذلك أن يكون قرارها بالكشف عن المعلومات ذا قوة تنفيذية، فضلا عن حماية التطبيق السليم للقانون وسلطة اتخاذ القرار في المؤسسات الجديدة التي سيشملها القانون.

علي أعراس يعلن إضرابا عن الطعام والسلطات تقول إنه مخادع وأضرب صوريا

محمود معروف

الرباط . «القدس العربي»: نفى المغرب رسميا مزاعم مغربي، يحمل الجنسية البلجيكية معتقل بتهمة الإرهاب، عن تعرضه للتعذيب وسوء المعاملة.

واعتبر بيان للمندوبية العامة لإدارة السجون أن الفيديو الذي نشرته مجموعة من المواقع الإلكترونية بخصوص المعتقل علي أعراس «يحمل نية مبيتة من خلال محاولة الظهور بمظهر الضحية لعملية تعذيب مزعومة، فضلا عن محاولة خداع الرأي العام».

وأضاف البيان أن هذا السجين «لا يتعرض لأي نوع من سوء المعاملة، بل إنه يستقبل من وقت لآخر زيارات من طرف محامية وممثل النيابة العامة، فضلا عن ممثلي مؤسسات حقوقية»، من دون أن يقدم البيان أي تفسير للآثار الزرقاء البادية على مختلف أنحاء جسم أعراس في الفيديو المنشور.

واتهم علي أعراس المعتقل المغربي الذي يحمل الجنسية البلجيكية وتطالب الأمم المتحدة بالافراج عنه، السلطات المغربية بـ»تعذيبه وحرمانه من الطعام» وذلك في شريط مصور له نشر على الانترنت يوم أول أمس ويبدو انه عائد إلى العام 2012.

وقال علي أعراس في الفيديو باللغة الفرنسية «تعرضت من جديد لسوء المعاملة والتعذيب فقط لأنني طالبت بحقوقي الأساسية كأي سجين آخر وها أنتم تنظرون إلى النتيجة» في إشارة إلى جسده. وأضاف «أنا في الحبس الانفرادي منذ مدة لا أعرفها. لقد أهملوني هنا مع أكل لا يمكن تناوله. سبق أن مررت من هنا في 2011، واليوم في 2012 ما زلت أعاني». وبدا أعراس المعتقل في المغرب منذ 2010 وهو يتحرك بصعوبة كبيرة داخل زنزانته، فيما أظهر الشريط الذي نشر على موقع «ديلي موشن» آثارا زرقاء على مختلف أنحاء جسمه. وقال مصدر مطلع من وزارة العدل والحريات المغربية أنه سبق البحث في آثار التعذيب البادية على جسد أعراس في ذلك الحين، وثبت عدم صحتها تماما. وقالت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج في بيان حقيقة إضراب علي أعراس، عن الطعام داخل السجن، أن ما أعلن عنه هذا الأخير، ليس سوى «إضراب صوري»، ولجأ إلى هذه الوسيلة من أجل ممارسة الضغط على إدارة المؤسسة السجنية، من أجل إرغامها على التغاضي عن الأشياء الممنوعة التي يود الحصول عليها ضدا من الضوابط القانونية المنظمة للمؤسسات السجنية، والمحددة لحقوق وواجبات السجناء. وأضافت المندوبية أن المضرب عن الطعام، ومن خلال الفيديو نفسه، يتضح أنه يحمل نية مبيتة من خلال محاولة الظهور بمظهر الضحية لعملية تعذيب مزعومة، فضلا عن محاولة خداع الرأي العام والإساءة إلى صورة المندوبية العامة، في حين أنه يستفيد من نفس الحقوق التي يستفيد منها باقي النزلاء ولا يتعرض لأي نوع من سوء المعاملة، بل إنه يستقبل من وقت لآخر زيارات من طرف محامية وممثل النيابة العامة، فضلا عن ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وعبرت المندوبية العامة للسجون، عن إدانتها الشديدة لمحاولة أعراس خداع الرأي العام، مشددة على حرصها على فرض احترام القوانين المنظمة للمؤسسات السجنية، ومعلنة احتفاظها بحقها الكامل في مقاضاته، وأكدت احترامها لحقوقه وحرصها على ضمان سلامته الجسدية وكرامته الإنسانية، شأنه في ذلك شأن باقي السجناء. ويقضي علي أعراس، عقوبة السجن خمس سنوات، على خلفية متابعته بتهمة الإرهاب.

واعتقل أعراس في مدينة مليلية الإسبانية شمال المغرب في نيسان/أبريل 2008، ورحل إلى المغرب في 2010 حيث حكم عليه بالسجن 15 عاما في 2011 بتهم «تكوين عصابة إجرامية لإعداد وارتكاب أعمال إرهابية في إطار مشروع جماعي يهدف إلى المس الخطير بالنظام العام».

وفي 21 أيار/مايو 2014 قرر وزير العدل المغربي فتح تحقيق في ادعاءات أعراس بتعرضه للتعذيب لمدة عشرة أيام في سجن سري قرب العاصمة الرباط، وذلك بعد يومين من اتهام لجنة مناهضة التعذيب في الأمم المتحدة المغرب بخرق التزاماته في حالة أعراس ومطالبتها بإطلاق سراحه.

ودعت منظمة العفو الدولية السلطات المغربية في 18 أيلول/سبتمبر الماضي إلى تنفيذ قرار الأمم المتحدة بالإفراج عن أعراس وحمايته من سوء المعاملة وضمان حصوله على حقوقه.

محمود معروف

http://www.alquds.co.uk/?p=414334

800 ألف مغربي مدمنون على المخدرات بينهم ثلاثة آلاف عن طريق الحقن

اعتبر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نزار بركة، الاثنين بالرباط، أن أي محاربة للمخدرات والإدمان عليه تتطلب أن ترتكز على مقاربة شاملة ومندمجة، تستلهم من النجاحات المسجلة على الصعيد الدولي مع الأخذ بعين الاعتبار النهوض بالصحة العامة.

وأضاف خلال ندوة حول "السياسات العمومية في مجال محاربة المخدرات: التجربة الدولية، والإصلاحات المغربية"، أنه يتعين أن تذهب هذه المقاربة أبعد من التكفل الطبي لصالح المدمنين على المخدرات وذلك عبر تمكينهم من فرص الاندماج الاجتماعي والمهني وخلق آليات حقيقية لمواكبة هؤلاء الأشخاص ما بعد العلاج .

وقال بركة خلال هذه الندوة، التي نظمها المجلس بشراكة مع اللجنة الدولية لمحاربة المخدرات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن هذا النهج يقود إلى وضع ميكانيزمات محددة مع تنزيلها محليا واعتماد تتبع دقيق للنتائج.

وذكر بركة أن تقرير المرصد الوطني للمخدرات والإدمان سجل وجود ما يقرب من 800 ألف حالة إدمان على مواد غير مشروعة في عام 2014، مشيرا إلى أن ثلاثة آلاف شخص يتعاطون مخدرات عن طريق الحقن، وهو ما يشكل "تحديا حقيقيا" للصحة العامة. وأشار إلى أنه برسم الفترة 2014-2015، استفاد ما يقرب من 10 آلاف شخص من العلاجات التي تقدمها مختلف مراكز طب الإدمان المفتوحة،

من جهته، شدد الرئيس السابق للبرازيل فرناندو إنريك كاردوسو، رئيس اللجنة الدولية لمحاربة المخدرات، على أن المقاربة القمعية الزجرية لن تحل إشكالية المخدرات، محذرا من أن إيديولوجية العقاب لن تعمل سوى على تكثيف الجريمة.

وأشار إلى أن نظاما جديدا لمراقبة المخدرات، يضمن حماية أفضل لصحة وسلامة الأشخاص والمجتمعات على الصعيد العالمي، أضحى ضرورة أكثر من أي وقت مضى، مضيفا أن يتعين أن يتم استبدال التدابير المستلهمة من مقاربات عقابية بمقاربات إنسانية، تنبني، في جوهرها، على خبرة التجارب العلمية، ومبادئ الصحة العامة وقيم حقوق الإنسان.

من جانبها، تطرقت العضو في اللجنة الدولية لمحاربة المخدرات، روث دريفوس، لمحاربة المخدرات وفق تصور اللجنة، مبرزة أن الأمر يتعلق، بالدرجة الأولى، باستبعاد تدابير عقابية "غير فعالة" مقابل اعتماد مقاربات صحية واجتماعية أثبتت جدواها. واعتبرت أن تجريم استهلاك وحيازة المخدرات تقوض المبادرات الرامية إلى التغلب على هذه الآفة، وبالتالي تبدو الحاجة إلى "تعديل الطابع القمعي" واختيار نهج "الوضع تحت المراقبة أكثر من المنع".

من جهته، دعا رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، إلى عدم أدلجة الحوار الوطني حول هذه الإشكالية وزيادة تعميق النقاش بشأنها وإشراك مختلف الفاعلين المعنيين . وتعتبر مشاركة اللجنة الدولية لمحاربة المخدرات في هذا اللقاء الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وعرفت هذه الندوة مشاركة نخبة من الأكاديميين والأطباء والفاعلين الجمعويين وممثلي قطاعات حكومية.

https://www.maghress.com/alittihad/1223576

"الحرية الآن" توجه رسالة لمن يهمه الامر في شأن قضية المعطي منجب

قال المكتب التنفيذي لجمعية "فريدوم ناو"/"الحرية الآن" انه بقلق كبير ما يتعرض له رئيسها المعطي منجب، "من حملة مدبرة عبر التشويه والمضايقات والضغوطات والتهديدات التي تمس بسلامته وحياته وذلك لأزيد من سنة، بغاية ثنيه عن مزاولة أنشطته المدنية المدافعة عن قيم العدالة والحرية والديمقراطية".

و لاحظ وتتبع المكتب التنفيذي كيف تم استهداف المعطي منجب والمس بعدد من أقاربه" في حملة من التشهير والسب والقذف التي تقوم بها بعض وسائل الإعلام الموجهة".

وأضافت الجمعية "فقد تمت مواصلة هذه الحملة عبر استدعائه إلى مخفر الشرطة وتوجيه أسئلة له ولساعات طويلة حول آراءه ومواقفه وأنشطته الإعلامية والأكاديمية؛ ليتم بعد ذلك تصعيدها من خلال منعه من السفر وعرقلة نشاطه الأكاديمي واتهامه بالمس بأمن الدولة وغيرها من التهم التي تستهدف تقييد حريته وإسكات صوته المدافع عن الحرية والديمقراطية".

ولأجل مواجهة هذه الاعتداءات ووضع حد لها، قام منجب بمبادرات تعرف بما يعانيه من مضايقات بحيث نفذ إضرابا إنذاريا عن الطعام لمدة 72 ساعة من مساء يوم الاربعاء 16 شتنبر إلى مساء يوم السبت 19 شتنبر2015، ثم عرض في ندوة صحفية نظمتها "الحرية الآن "لهذا الغرض، بشكل مستفيض ما يتعرض له من مضايقات وشرح الأسباب الكامنة وراءها، وهي الأسباب التي تشكل استمرارا لما ترزح تحته جمعية "الحرية الآن" منذ تأسيسها من حصار ومنع ممنهجين وموجهين من طرف السلطة.

وعليه راسل المكتب التنفيذي لجمعية "فريدوم ناو"/"الحرية الآن"، كلا من : رئيس الحكومة، ووزير العدل والحريات، والمندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل التدخل العاجل، كل من موقعه، قصد وضع حد لهذه الحملة ووقف كافة التحرشات والمضايقات التي تستهدف ا المعطي منجب وعبره جمعية "الحرية الآن" احتراما للحقوق المكفولة بموجب المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والقوانين المحلية وعلى رأسها الدستور المغربي.

http://www.zoompresse.com/news7892.html

لجنة "حقوق الإنسان" تنظم حملة للتسجيل المدرسي في سجن الحسمية

أعلنت **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في الحسيمة**، الثلاثاء، بالتعاون مع نيابة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، عن بدء حملة للتسجيل المدرسي للتلاميذ السجناء، تحت شعار "التمدرس خطوة نحو تيسير الاندماج داخل المجتمع".

ومن المقرر أن تقوم اللجنة الجهوية في الحسيمة، بالتعاون مع نيابة التربية باتخاذ الترتيبات اللازمة لتسهيل عملية التسجيل في السجن المحلي بالناظور وزايو، بالإضافة إلى نشر ملصقات حائطية من أجل التوعية بأهمية استكمال الدراسة، وذلك تحقيقًا لانخراط فعلي للسجناء في هذه العملية.

وتأتي هذه المبادرة، تفعيلًا لتوصيات التقرير الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحت عنوان "أزمة السجون مسؤولية مشتركة: 100 توصية لحماية حقوق السجناء والسجينات"، والتي تنص على ضرورة عدم تقييد الحق في التعليم والتكوين بأية شروط كيفما كان نوعها، والقيام بحملات توعية في أوساط النزلاء حول أهمية التربية والتكوين المهني.

المغربية / عمار شيخي

http://www.akhbar-rif.com/permalink/8204.html

أش قالت الصحافة...انتهاء ولاية أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان وسط تكثم كبير

بحلول 20 شتنبر الماضي يكون أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورؤساء اللجن الجهوية لحقوق الإنسان، قد استوفوا الولاية المخصصة بالتمام والكمال، وقد مرت أربع سنوات على تعينهم ابتداءا من 20 شتنبر 2011.

وأوضحت يومية " العلم " في عددها ليوم غد الأربعاء، أن تقارير المجلس تقدم مؤشرات حول مسار دولة الحق والقانون، وتعتبر هذه التقارير التزاما أخلاقيا ودوليا انطلاقا من مبادئ باريس".

http://casaoui.ma/societe/10171.html

علي عراس يصنع وقائع وهمية داخل السجن

نيوز24طنجة :و/م/ع

أكدت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج أن الإضراب عن الطعام الذي أعلن عنه السجين علي عراس المعتقل على خلفية شبكة بلعريج "هو إضراب صوري" موضحة أنه "لجأ إلى هذه الوسيلة من أجل ممارسة الضغط على إدارة المؤسسة السجنية ودفعها إلى التغاضي عن الأشياء الممنوعة التي يود الحصول عليها ضدا على الضوابط القانونية المنظمة للمؤسسات السجنية، والمحددة لحقوق وواجبات السجناء".

وأوضحت المندوبية العامة، في بلاغ لها أمس الاثنين، على إثر نشر مجموعة من المواقع الإلكترونية لفيديو بخصوص المعتقل علي عراس، أنه يتضح من خلال الفيديو المذكور أن السجين "يحمل نية مبيتة من خلال محاولة الظهور بمظهر الضحية لعملية تعذيب مزعومة، فضلا عن محاولة خداع الرأي العام والإساءة إلى صورة المندوبية العامة، في حين أنه يستفيد من نفس الحقوق التي يستفيد منها باقي النزلاء ولا يتعرض لأي نوع من سوء المعاملة، بل إنه يستقبل من وقت لآخر زيارات من طرف محامية وممثل النيابة العامة، **فضلا عن ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان**".

وبعدما أكدت احترامها لحقوق السجين علي عراس وحرصها على ضمان سلامته الجسدية وكرامته الإنسانية، شأنه في ذلك شأن باقي السجناء، عبرت المندوبية العامة عن إدانتها الشديدة لمحاولة السجين المذكور خداع الرأي العام، مشددة مرة أخرى على حرصها على فرض احترام القوانين المنظمة للمؤسسات السجنية، ومعلنة احتفاظها بحقها الكامل في مقاضاة هذا السجين.

http://www.news24tanja.com/node.php?idlis=3133#sthash.p4BCBwZe.dpbs

"فريدوم ناو" تطالب بن كيران والرميد بوقف التحرشات والمضايقات ضد رئيسها منجب

20 ساعة مضت

راسل المكتب التنفيذي لجمعية "فريدوم ناو"/"الحرية الآن" كلا من رئيس الحكومة، ووزير العدل والحريات، والمندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل التدخل العاجل، قصد وضع حد لما وصفوه بالتحرشات والمضايقات التي تستهدف المعطي منجب رئيس الجمعية.

وجاء في مراسلة الجمعية الذي توصلت "أنفوميديا" بنسخة منه، أن المكتب التنفيذي لجمعية "فريدوم ناو"/"الحرية الآن" "يتابع بقلق كبير ما يتعرض له رئيسها الأستاذ المعطي منجب، الأكاديمي وأستاذ التاريخ من حملة مدبرة عبر التشويه والمضايقات والضغوطات والتهديدات التي تمس بسلامته وحياته وذلك لأزيد من سنة، بغاية ثنيه عن مزاولة أنشطته المدنية المدافعة عن قيم العدالة والحرية والديمقراطية".

وأضاف البلاغ أن المكتب التنفيذي "لاحظ وتتبع كيف تم استهداف الأستاذ المعطي منجب والمس بعدد من أقاربه وأصدقائه -وعلى سبيل المثال لا الحصر ما تعرض له الصحفي هشام المنصوري من اعتداء وما تلاه من اعتقال ومحاكمة سياسية حكم على إثرها بالسجن النافذ - في حملة من التشهير والسب والقذف التي تقوم بها بعض وسائل الإعلام الموجهة".

http://www.infomedia.ma/2015/10/06/159609/%D9%81%D8%B1%D9%8A%D8%AF%D9%88%D9%85-%D9%86%D8%A7%D9%88-%D8%AA%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A8%D9%86-%D9%83%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D9%88%D9%82

"الحرية الآن" تُطالب بتدخل عاجل من الرميد وبنكيران والأزمي لإيقاف المضايقات التي يتعرض لها المعطي منجب

عمر المزين – كود==

وجّه المكتب التنفيذي لجمعية "فريدوم ناو"/"الحرية الآن" طلا عاجلاً، توصلت "كود" بنسخة منه، إلى كل من رئيس الحكومة ووزير العدل والحريات والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وكذا **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، من أجل التدخل العاجل لإيقاف المضايقات التي يتعرض لها المعطي منجب، والذي قال المكتب أنه يتعرض لـ"حملة مدبرة عبر التشويه والمضايقات والضغوطات والتهديدات التي تمس بسلامته وحياته"، وذلك لأزيد من سنة، بغاية ثنيه عن مزاولة أنشطته المدنية المدافعة عن قيم العدالة والحرية والديمقراطية.

وعبرت "الحرية الآن" عن قلقها الكبير لما يتعرض له رئيسها المعطي منجب، الأكاديمي وأستاذ التاريخ من حملة مدبرة عبر التشويه والمضايقات والضغوطات والتهديدات التي تمس بسلامته وحياته وذلك لأزيد من سنة، بغاية ثنيه عن مزاولة أنشطته المدنية المدافعة عن قيم العدالة والحرية والديمقراطية.

http://www.seekpress.com/article-51475.htm

"الحرية الآن"تراسل عدة جهات حكومية من أجل ايقاف مضايقة المعطي منجب

إلى الســـادة

رئيس الحكومة ـ رئاسة الحكومة ـ الرباط

وزير العدل والحريات ـ وزارة العدل والحريات ـ الرباط

المندوب الوزاري ـ المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان ـ الرباط

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ـ المجلس الوطني لحقوق الإنسان ـ الرباط

الموضوع: طلب تدخل عاجل من أجل إيقاف المضايقات التي يتعرض لها الأستاذ المعطي منجب

تحية طيبة وبعد؛

يتابع المكتب التنفيذي لجمعية "فريدوم ناو"/"الحرية الآن" بقلق كبير ما يتعرض له رئيسها الأستاذ المعطي منجب، الأكاديمي وأستاذ التاريخ من حملة مدبرة عبر التشويه والمضايقات والضغوطات والتهديدات التي تمس بسلامته وحياته وذلك لأزيد من سنة، بغاية ثنيه عن مزاولة أنشطته المدنية المدافعة عن قيم العدالة والحرية والديمقراطية.

لقد لاحظ وتتبع المكتب التنفيذي كيف تم استهداف الأستاذ المعطي منجب والمس بعدد من أقاربه وأصدقائه –وعلى سبيل المثال لا الحصر ما تعرض له الصحفي هشام المنصوري من اعتداء وما تلاه من اعتقال ومحاكمة سياسية حكم على إثرها بالسجن النافذ – في حملة من التشهير والسب والقذف التي تقوم بها بعض وسائل الإعلام الموجهة. وقد تمت مواصلة هذه الحملة عبر استدعائه إلى مخفر الشرطة وتوجيه أسئلة له ولساعات طويلة حول آراءه ومواقفه وأنشطته الإعلامية والأكاديمية؛ ليتم بعد ذلك تصعيدها من خلال منعه من السفر وعرقلة نشاطه الأكاديمي واتهامه بالمس بأمن الدولة وغيرها من التهم التي تستهدف تقييد حريته وإسكات صوته المدافع عن الحرية والديمقراطية.

ولأجل مواجهة هذه الاعتداءات ووضع حد لها، قام الأستاذ منجب بمبادرات تعرف بما يعانيه من مضايقات بحيث نفذ إضرابا إنذاريا عن الطعام لمدة 72 ساعة من مساء يوم الاربعاء 16 شتنبر إلى مساء يوم السبت 19 شتنبر2015، ثم عرض في ندوة صحفية نظمتها "الحرية الآن "لهذا الغرض، بشكل مستفيض ما يتعرض له من مضايقات وشرح الأسباب الكامنة وراءها، وهي الأسباب التي تشكل استمرارا لما ترزح تحته جمعية "الحرية الآن" منذ تأسيسها من حصار ومنع ممنهجين وموجهين من طرف السلطة.

وعليه فإن المكتب التنفيذي لجمعية "فريدوم ناو"/"الحرية الآن"، يراسلكم، السادة: رئيس الحكومة، ووزير العدل والحريات، والمندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل التدخل العاجل، كل من موقعه، قصد وضع حد لهذه الحملة ووقف كافة التحرشات والمضايقات التي تستهدف الأستاذ المعطي منجب وعبره جمعتنا "الحرية الآن" احتراما للحقوق المكفولة بموجب المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والقوانين المحلية وعلى رأسها الدستور المغربي.

ونحن إذ نتمنى أن تجد رسالتنا هذه التجاوب المطلوب، لا يسعنا إلا أن نؤكد للجميع عزم كافة مناضلات ومناضلي جمعية "فريدوم ناو/الحرية الآن" على الاستمرار في المساندة المطلقة واللامشروطة لرئيس جمعيتنا ومواصلة العمل من أجل تحقيق الأهداف التي تأسست من أجلها.

عن المكتب التنفيذي

نائبة الرئيس: فتيحة أعرور

الكاتبة العامة:خديجة الرياضي

http://www.guercifmobachir.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%86%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%84-%D8%B9%D8%AF%D8%A9-%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%85/

صحف بلجيكية تنشر فيديو ل « علي عراس » يزعم فيه تعرضه للتعذيب

كشف الموقع الإخباري البلجيكي » « DHnet، عن شريط مصور، للمعتقل علي عراس من داخل سجن الزاكي بسلا على خلفية قضية بلعيرج، يزعم فيه تعرضه للتعذيب.

وتظهر على جسد علي عراس آثار كدمات، وهو يتحدث عن تعرضه « للتعذيب ».

ويعود تاريخ الفيديو، بحسب الموقع البلجيكي، إلى سنة 2012، لكن تم وضعه على موقع » « Dailymotionيوم أمس الاثنين، حيث أشار موقع » « DHnetإلى أنه كان لزما أخذ الوقت الكافي قبل نشر مقطع الفيديو.

وأشار موقع » « DHnet، إلى أن الفيديو تم تسريبه من قبل كريستوف مارشان، المحامي البلجيكي المختص في مجال حقوق الإنسان الذي قال : « كان بودي أن أصور هذا الفيديو منذ مدة، لكن الظروف لم تسمح لي ».

وعممت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج على وسائل الإعلام، توضيحا عن الفيديو الذي نشرته مجموعة من المواقع الالكترونية بخصوص المعتقل علي عراس، هذا نصه:

– يتضح من خلال الفيديو المذكور أن السجين يحمل نية مبيتة من خلال محاولة الظهور بمظهر الضحية لعملية تعذيب مزعومة، فضلا عن محاولة خداع الرأي العام والإساءة إلى صورة المندوبية العامة، في حين أنه يستفيد من نفس الحقوق التي يستفيد منها باقي النزلاء ولا يتعرض لأي نوع من سوء المعاملة، بل إنه يستقبل من وقت لآخر زيارات من طرف محاميه وممثل النيابة العامة، **فضلا عن ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان.**

تؤكد المندوبية العامة أن الإضراب عن الطعام الذي أعلن عنه السجين علي عراس هو إضراب صوري، وأنه لجأ إلى هذه الوسيلة من أجل ممارسة الضغط على إدارة المؤسسة السجنية ودفعها إلى التغاضي عن الأشياء الممنوعة التي يود الحصول عليها ضدا على الضوابط القانونية المنظمة للمؤسسات السجنية، والمحددة لحقوق وواجبات السجناء.

إن المندوبية العامة، وإذ تؤكد احترامها لحقوق السجين علي عراس وحرصها على ضمان سلامته الجسدية وكرامته الإنسانية، شأنه في ذلك شأن باقي السجناء، فإنها تدين بشدة محاولة السجين المذكور خداع الرأي العام، وتؤكد مرة أخرى حرصها على فرض احترام القوانين المنظمة للمؤسسات السجنية، معلنة احتفاظها بحقها الكامل في مقاضاة هذا السجين

http://www.belbala.com/%D8%B5%D8%AD%D9%81-%D8%A8%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D8%B3-%D9%8A/

Politiques publiques en matière de lutte anti-drogue

Plaidoyer pour une approche globale et intégrée

1776/1

Toute lutte contre la drogue et la toxicomanie devra s'articuler autour d'une approche globale et intégrée, inspirée des réussites avérées à l'échelle internationale et prenant en considération la promotion de la santé publique, a estimé, lundi à Rabat, le président du Conseil économique, social et environnemental (CESE), Nizar Baraka.

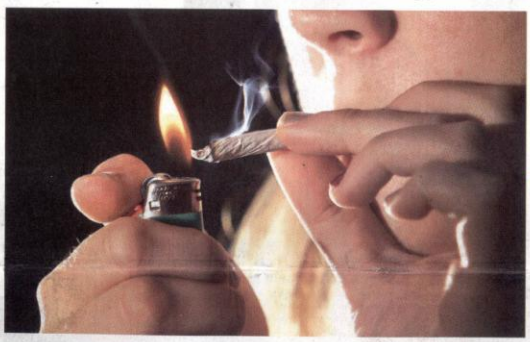

« Cette approche doit aller au-delà de la prise en charge médicale des toxicomanes en leur offrant des opportunités d'insertion sociale et professionnelle et de créer au sein de la société de véritables relais d'accompagnement post-cure de ces personnes, a-t-il ajouté lors d'une conférence sur "Les politiques publiques en matière de drogues : l'expérience internationale, les réformes marocaines".

Cette démarche amène à mettre au point des mécanismes ciblés avec des déclinaisons locales et un suivi rigoureux des résultats, a encore dit M. Baraka lors de cette conférence, initiée par le CESE en partenariat avec la Global commission on drug policy (GCDP) et le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

La tenue au Maroc de cette rencontre témoigne du sérieux des efforts entrepris par le Royaume en matière de lutte contre la consommation des drogues et des stupéfiants, s'est félicité le président du CESE, citant, à titre indicatif, le programme national de lutte contre les conduites addictives qui, du haut de sa portée sociale, vise à améliorer la qualité de la prise en charge des personnes addictives, notamment les usagers de drogue.

» Page 2

Politiques publiques en matière de lutte anti-drogue

Plaidoyer pour une approche globale et intégrée

1776/2

» De plus, la création de centres dédiés à la lutte anti-drogue à Rabat, Oujda, Casablanca, Nador, Marrakech et dernièrement à Tanger traduit la forte volonté d'aider cette catégorie à s'affranchir des conduites addictives et à participer à la vie sociale.

800.000 cas d'addiction aux substances illicites en 2014

En chiffres, un rapport de l'Observatoire national des drogues et des addictions a fait état de près de 800.000 cas d'addiction aux substances illicites en 2014. Pis encore, a prévenu M. Baraka, 3000 personnes sont des usagers des drogues injectables, relevant un "véritable défi" de santé publique.

Au titre de la période 2014-2015, ce sont près de 10.000 personnes qui ont pu bénéficier des soins offerts par les différents centres d'addictologie opérationnels, a-t-il fait remarquer, saluant les efforts consentis dans ce sens par les ministères de la santé et de l'intérieur.

Le CESE à son tour, a rappelé son président, a réservé dans sa Charte sociale, élaborée en 2011, un volet au droit à la santé physique et mentale, mettant l'accent sur la nécessité d'assurer l'effectivité de la prévention d'addiction et la lutte contre le trafic et la diffusion illégale de substances psychoactives et ce, conformément à la convention contre la trafic illicite de stupéfiants et de substances psychotropes, mise en application le 11 octobre 1990.

De son côté, l'ancien président du Brésil Fernando Henrique Cardoso, président de la GCDP, a insisté que le paradigme répressif ne saura régler la problématique des drogues, mettant en garde que l'idéologie punitive ne fait qu'accentuer la criminalité.

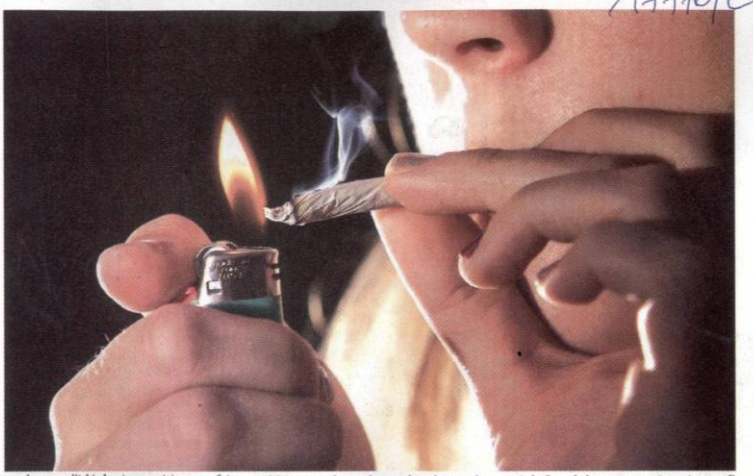

"Les pays ont intérêt à initier un effort de réglementation judicieuse tout en gardant à l'esprit que les drogues présentent un grand danger", a-t-il dit.

Un nouveau système de contrôle des drogues, préservant mieux la santé et la sécurité des personnes et des collectivités à l'échelle mondiale est plus que jamais indispensable, a-t-il relevé, ajoutant que les mesures découlant d'idéologies punitives doivent être remplacées par des approches humaines régies, en substance, par un dosage savant des expérimentations scientifiques, des principes de santé publique et des valeurs des droits de l'homme.

Le contrôle plutôt que pour la prohibition

De son côté, l'autre membre de la GCDP, Mme Ruth Dreifuss est revenue sur la lutte anti-drogue telle que conçue par la Commission, soulignant qu'il s'agit, en premier lieu, de se départir des mesures punitives "inefficaces" au profit d'approches sanitaires et sociales éprouvées.

La criminalisation de la consommation et de la possession des drogues ne fait que saboter les initiatives visant à venir à bout de ce fléau, d'où la nécessité de "moduler ce caractère répressif" et d'opter "pour le contrôle plutôt que pour la prohibition", a-t-elle soutenu.

Le président du CNDH Driss El Yazami a, lui, appelé à désidéologiser le débat national atour de cette problématique et à l'approfondir davantage en y impliquant l'ensemble des acteurs concernés.

La participation de la GCDP à cette rencontre est une première dans la région du Moyen-Orient et Afrique du Nord.

Cette conférence a connu la participation d'un parterre d'académiciens, de médecins, d'acteurs associatifs et de représentants de départements publics.

C'est loin la Suède

Par Jamal Berraoui

Depuis des décennies le Polisario, la propagande algérienne, sont hyperactifs chez eux. Calmement, sereinement, entre patriotes, que l'on me dise quelles sont les actions menées par le CNDH, l'OMDH, l'USFP et les autres vis-à-vis de l'opinion publique suédoise. Rien, absolument, rien. Le Polisario propose des vidéos d'enfants nus sous les tentes secoués par la tempête. Que cela crée de l'empathie chez un peuple humaniste ne m'étonne pas. La position suédoise ne met pas en cause la marocanité du Sahara, elle remet en cause la gestion de ce dossier et la responsabilité de la société civile. Les coupables ne sont pas à Stockholm, ils sont à Rabat

La Diplomatie suédoise présente un projet de résolution à l'assemblée générale de l'ONU pour reconnaitre la « RASD ». Tout le Maroc est en émoi. Le chef du gouvernement reçoit les partis politiques, le langage est guerrier, on dirait qu'on va se payer les vikings. Pourtant, un confrère l'a rappelé, l'un des ministres actuels a écrit il y a quatre ans, un article pour attirer l'attention sur la propagande du Polisario en Scandinavie. Pour mémoire, nous n'avons plus d'ambassadeurs en Suède depuis plus d'un an.

Maintenant, cette frénésie est ridicule, je l'écris, j'assume et je valide, elle est ridicule. D'abord, parce que notre position est beaucoup plus forte que ce que mes confrères laissent entendre. Toutes les puissances qui ont un intérêt une connaissance de la région, savent que le Maroc est le socle de la stabilité. Depuis 20 ans les puissances jouent les équilibristes entre leurs intérêts avec l'Algérie rentière et le Maroc. Tout le monde sait que le Maroc est la seule puissance régionale, après l'éclatement de la Lybie et ce qui se passe au sud du Sahara, capable d'endiguer le terrorisme, nous sommes les héritiers de l'empire chérifien, c'est le fameux « narcissisme historique » que nous reprochent les algériens, mais c'est à nous de jamais oublier.

L'Algérie désargentée tente un coup via Stockholm et alors ? Ni les USA, ni la France, ni l'Espagne, ni la Russie ne lui emboiteront le pas. Non pas par amour du Maroc mais parce que l'équilibre actuel leur convient et qu'une situation d'instabilité supplémentaire rendrait le monde ingérable.

Maintenant on peut avoir un débat, serein, entre patriotes sincères. Pourquoi est-ce que les thèses séparatistes ont autant de succès en Scandinavie ? Ce n'est pas parce qu'elles sont juste ou que les scandinaves sont naïfs, c'est parce que nous avons été nuls.

Pour ces pays notre région est très éloignée, la connaissance historique est très limitée. En Espagne, par exemple, tous les partis sont anti-marocains quand ils sont dans l'opposition et reviennent à la raison quand ils sont aux affaires. Les Suédois ne savent rien des enjeux régionaux et on ne peut leur en tenir rigueur.

Les dirigeants suédois suivent leur opinion publique. Depuis des décennies le Polisario, la propagande algérienne, sont hyperactifs chez eux. Calmement, sereinement, entre patriotes, que l'on me dise quelles sont les actions menées par le CNDH, l'OMDH, l'USFP et les autres vis-à-vis de l'opinion publique suédoise. Rien, absolument, rien. Le Polisario propose des vidéos d'enfants nus sous les tentes secoués par la tempête. Que cela crée de l'empathie chez un peuple humaniste ne m'étonne pas. La position suédoise ne met pas en cause la marocanité du Sahara, elle remet en cause la gestion de ce dossier et la responsabilité de la société civile. Les coupables ne sont pas à Stockholm, ils sont à Rabat.

http://www.quid.ma/politique/cest-loin-la-suede/